المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية يصدرها المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

العدد مآئـة - نيسان ٢٠٢١

No. 100 Apr. 2021

وداعاً الأستاذ حاتم كريم السعدي (أبو كريم)

رئيس الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد ومنسق تنسيقية الداخل للمنتدى

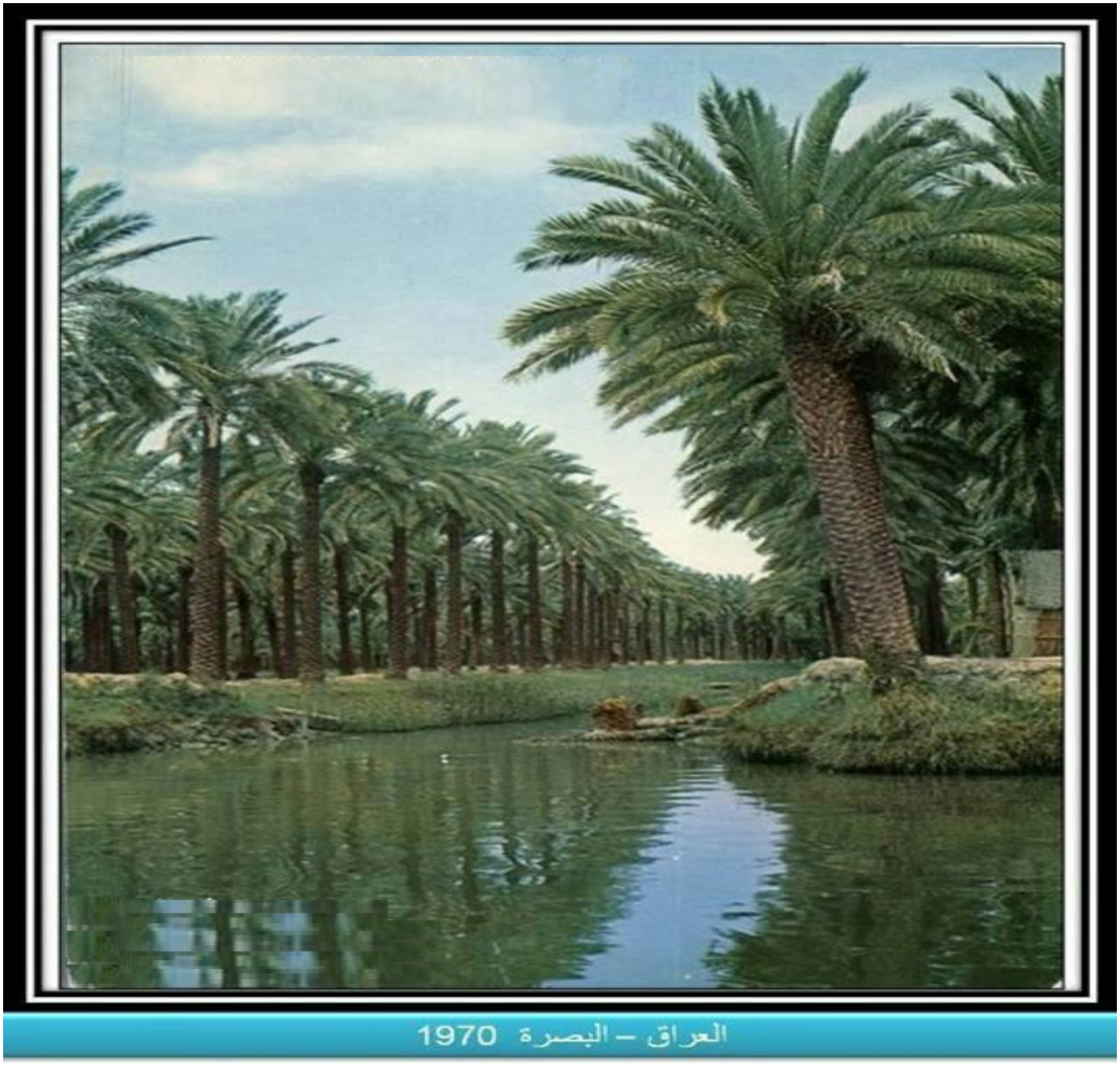

العراق – البصرة 1970

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان

ينعي وفاة الناشط الحقوقي رئيس الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد الأستاذ المحامي حاتم كريم السعدي

ببالغ الحزن والأسى ينعي المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان وفاة رئيس الجمعية العراقية لحقوق الإنسان/ بغداد ، الحقوقي (حاتم كريم السعدي) في مدينة الكاظمية ببغداد يوم ٢٠٢١/٣/٢٨ بعد مرض عضال عانى منه لسنوات طويلة ، في مرحلة صعبة وخطيرة يمر فيها شعبنا العراقي بكل أطيافه وأديانه ومذاهبه من أوضاع صحية وأمنية ومعاشية سيئة ، بالإضافة الى إستمرار الأنتهاكات والتجاوزات الصارخة لحقوق الانسان وحق المواطنة العراقية في حريته وأمانه وعيشه الكريم .

لقد كان لرحيله في هذه الظروف العصيبة خسارة كبيرة لنشطاء حقوق الانسان والمجتمع المدني وأبناء شعبنا المظلوم الجريح ، لما كان للفقيد من دور ومواقف نبيلة من خلال الجمعية العراقية لحقوق الانسان كرئيس لها ومنسقاً لتنسيقية الداخل للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان من خلال رصد وفضح اساليب العنف والإرهاب والقتل والخطف والتغييب بحق المواطنات والمواطنين العراقيين من نشطاء حقوق الانسان والمجتمع المدني والحراك الشعبي بشكل شجاع ومبدئي .

إننا في المنتدى العراقي نشهد للفقيد تحمله وتضحياته رغم أوضاعه الصحية المتدهورة بالتعاون مع بقية زملائه في الجمعية والمنتدى والحركة الحقوقية العراقية بصبر وحنكة وإعتدال ومهنية في ظل الاحداث الجارية في العراق من تفشي الفوضى وانتشار السلاح وانعدام الإستقرار .

بحق فقدنا برحيله شخصية حقوقية وطنية بارزة ومخلصة ، وخسرت الحركة الحقوقية والمدنية مناضلاً يحب وطنه العراق دون تفريق وتمييز وعنصرية على أساس حق المواطنة بموجب مبادئ الإعلان العالمي والمواثيق والإتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان .

يتقدم المنتدى العراقي الى جميع أعضاء الجمعية العراقية لحقوق الانسان بتعازيه الحارة ولأهله وأقاربه ومحبيه الصبر والسلوان .. ولروح الفقيد الطاهرة الرحمة والسلام الدائم والذكر الطيب .

٢٩ / ٣ / ٢٠٢١ المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

الجمعيات والمنظمات المنضوية في تنسيقية المنتدى العراقي :

- الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد
- جمعية المواطنة لحقوق الانسان / العراق
- منظمة حمورابي لحقوق الانسان / العراق
- الجمعية العراقية للمتقاعدين / العراق
- جمعية الرافدين لحقوق الانسان / النجف
- الجمعية العراقية لحقوق الانسان / امريكا
- هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق
- المرصد السومري لحقوق الانسان / هولندا
- منظمة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق (اومرك) / المانيا
- لجنة الدفاع عن حقوق الانسان / استراليا

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Monthly magazine Interested of Human right, Elemente of Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنكَنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي

Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة .

الدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني

زهير كاظم عبود

تحتاج عملية بناء الدولة المدنية لدور منظمات المجتمع المدني في العراق ، وهذا الدور يشكل مساهمة فاعلة في ترسيخ قيم ومفاهيم حقوق الإنسان التي يتمسك بتطبيقها الدستور العراقي ، ويفترض ان تكون هذه المنظمات المدافع الأساس في تشريع القوانين العراقية ، بالإضافة الى أن وجود منظمات المجتمع المدني يعد منبرا مشروعا للتعبير عن حرية التعبير من اجل تحقيق أعلى مراحل الكرامة الإنسانية وضمان الحقوق المدنية والسياسية والحريات التي نص عليها الدستور ، ولهذا جاء نص الفقرة أولا من المادة (٤٥) من الدستور ليؤكد ضرورة حرص الدولة على تعزيز هذا الدور ، ودعم المنظمات والعمل على تطويرها والحرص على استقلاليتها حتى لا يشكل التدخل أو الهيمنة شرخا في معاني الأهداف التي تحرص هذه المنظمات على تحقيقها .

ويشكل صوت المنظمات قاعدة لنقد الأساليب السلبية ، ولفت الانتباه إلى معرقلات التطور والتقدم ، وتذكيرا للحكومات بالخروقات القانونية والدستورية وتشخيصها ، ورصدا أمينا لحالات الفساد التي تنتشر بشكل ظاهر في الجسد العراقي ، والمطالبة بالتصدي لمثل هذه الحالات ومعالجة نتائجها السلبية وانعكاسها على الحياة العراقية ، ومن هنا تبرز فاعلية جهد قيادة هذه المنظمات ضمن الحيز المتاح لها على تقويم العمل المؤسساتي ، وطرح البدائل والوسائل التي تخدم عملية التطبيق الفعلي والعملي لبناء الدولة المدنية .

من يتابع عمل وأهداف منظمات المجتمع المدني سيجدها لاتخرج عن المطالبة بتحقيق الإطار الإنساني المشروع لضمان الحقوق المدنية والسياسية التي نص عليها الدستور ، وأوجب تحقيقها والالتزام بها من قبل الحكومات ، وضمن سياق القضايا التي تهم المجتمع في توفير الأمن و محاربة الفساد بكل أشكاله ، ومعالجة حالة الفقر والتباين الطبقي في المجتمع ، والمطالبة بتحقيق الاستقرار المجتمعي ، ونبذ الطائفية والدعوة الى التمسك بالمواطنة ضمن تحقيق المساواة الفاعلة بين القوميات والديانات والمذاهب والأجناس والألوان ، ورصد ظواهر انتهاكات حقوق الإنسان ، وتعزيز سلطة القانون ، والدعوة الى التمسك والعمل بموجب مباديء الديمقراطية لبناء أسس الدولة المدنية التي تتسع للجميع بغض النظر عن الدين او القومية او المذهب ، وتوفير كامل الخدمات التي يتوجب على الحكومات توفير حدها الأدنى على الأقل ، والاستمرار بحالة التنمية وتوفير العدالة الاجتماعية ، وتوفير فرص العمل للشباب والعاطلين عن العمل وأهداف إنسانية أخرى لانجد منها ما يكون مستحيلا او متناقضا مع مفاهيم الدستور والحقوق المشروعة ، ولا يخل بحرية العقائد والمباديء السياسية التي تتمسك بها الديانات على أشكالها ولاتلك التي تطرحها الأحزاب .

مثل هذه المطالبات والأهداف لا تخرج عن الإطار الإنساني والقانوني المنصوص عليه ضمن مباديء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولاعن نصوص الدستور العراقي، لذا فهي تشكل عنصر إضافي من عناصر دعم بناء الدولة المدنية ، وهي أيضا تشكل منظمات داعمة ومساندة للمعايير القانونية لمعاني الحريات .

ولهذا حرص المشرع على إعطاء الدور المهم والمحترم لهذه المنظمات ، لأنها تشكل احد ركائز بناء الدولة ، ورسم السياسة القانونية التي تسعى الحكومات إليها باعتبارها من أول مهماتها التنفيذية ، والمنظار الراصد لكل الظواهر السلبية او التي تتلكأ السلطات في تنفيذها لتصب في صالح المجتمع المدني ضمن الصعيد الوطني ، وتبرز أيضا عملية احترام الرأي والرأي الآخر والاستفادة من حالات الرصد والتقويم والمطالبات السلمية لتنفيذ الالتزامات .

وتأتي الفاعلية من خلال احترام المطالبات والشعارات التي تطرحها منظمات المجتمع المدني ، والتعامل مع أعضاء تلك المنظمات بشكل شفاف ومقبول ، وعدم اللجوء الى العنف او القوة المفرطة أو التشكيك في النوايا ، أو كيل الاتهامات غير الحقيقية للمطالبين بتحقيق تلك الأهداف ، أو التصدي للمتظاهرين من أعضاء تلك المنظمات ، والسعي لأتهام و معاقبة كل جهة تتعامل مع أعضاء تلك المنظمات بشكل مخالف للقانون وبأي شكل من الأشكال ، وهنا لابد لنا ان نستذكر الضحايا والمواقف التي وقفتها الحكومات السابقة والتي خرقت فيها ابسط مفاهيم حقوق الإنسان ونصوص الدستور دون ان تجد من يردعها او يتخذ بحقها العقوبات التي تنص عليها النصوص القانونية ما شكل صفحة سلبية وعدم تفهم لإطار المطالبات السلمية التي تتبناها منظمات المجتمع المدني .

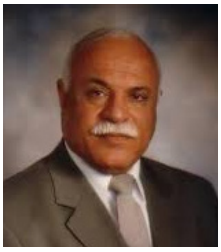

و يزيد قوة وفاعلية منظمات المجتمع المدني في العراق أنها تعمل ضمن بيئة ساعية الى تشكيل أرضية لبناء مجتمع مدني ضمن الإطار القانوني والدستوري الذي نص عليه الدستور باعتباره أعلى مراحل الهرم القانوني ولصالح بناء أسس وقواعد هذه الدولة التي لم نزل نراوح في أماكننا ، ويعيق تقدمنا وعملية البناء تلك العقليات والمفاهيم البائدة والعتيقة والأعراف القديمة التي لم يزل يتمسك بها بعض السياسيين والمسؤولين في العراق ، حيث لم تعد حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل متاحة بشكل صادق وحر ، كما لم تتمكن المنظمات من أداء دورها الرقابي ضمن حرية التظاهر السلمي والتي لم تعيرها السلطة اهتماما يليق بأهميتها ومشروعيتها ، وكونها مطالبات تسعى للتغيير الايجابي ضمن محور النشاط الإنساني المدني ، والذي نحن بأمس الحاجة الى تحقيقه .

ويشكل عمل المنظمات تمسكا بتطبيق الحقوق التي نصت عليها المعاهدات الدولية والقانون الدولي قبل الدستور الوطني ، ودعما لقضية الحرية بشكل عام ، باعتبارها من وسائل عمل الدولة المدنية، وتهدف الى تطوير الأنشطة الإنسانية باتجاه التغيير المنشود للمجتمع.

فاعلية منظمات المجتمع تأتي من خلال الإنصات بعين العقل الى دعواتها لحظر الطائفية ومنع الكراهية والتفرقة بين الناس على أساس الدين والقومية والمذاهب ، والسعي لنشر الوعي باتجاه نبذ والأحقاد والتمييز، والكف عن حقن المجتمع بالعداوة والخلافات المفتعلة والصدامات المسلحة ، والسعي بشفافية لتأمين السلام المجتمعي ونبذ كل اشكال العنف ضد ابناء العراق .

ثقافة المواطنة وفكرة الدولة (1)

د. عبد الحسين شعبان

لم تترسّخ، فكرة المواطنة في الدولة العربية الحديثة بعد، سواءً على الصعيدين النظري أم العملي، فهي تحتاج إلى جهد كبير على صعيد الدولة والحكم (السلطة والمعارضة)، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني على حدٍ سواء، نظراً لغياب ثقافة المواطنة وضعف الهياكل والتراكيب والمؤسّسات الناظمة للاجتماع السياسي الحكومي وغير الحكومي .

وإذا كان بالإمكان اعتبار فكرة الدولة كمنجز بشري كبير الأهمية، خصوصاً لجهة حماية أرواح وممتلكات المواطنين، وحفظ النظام والأمن العام، فإن فكرة المواطنة بمعناها الحديث ارتبطت بتطوّر الدولة، ولا سيّما خلال القرون الثلاثة الماضية، والأمر يتعلّق بالأبعاد الفكرية والحقوقية والقانونية ووظائفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الراهنة.ومنذ القرن الثامن عشر اعتمدت فكرة المواطنة بالدرجة الأساس على بناء الدولة، بأفقها الليبرالي الذي بشّر بإعلاء قيمة الفرد وقيمة الحرّية، بما فيها حرّية السوق في إطار سيادة القانون، وشهد القرن التاسع عشر تطوّراً في فكرة المواطنة بتعزيز الحقوق السياسية بعد إقرار الحد الأدنى من الحقوق المدنية، وبشكل خاص عند تطوّر مفهوم الديمقراطية الناشئ وقبول مبدأ الاقتراع العام .

أما في القرن العشرين فقد توسّعت فكرة المواطنة لتشمل مبادئ حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى حقوقه المدنية والسياسية التي جرى التوسّع فيها تدريجياً. وقد وجدت هذه الحقوق تأطيراً وتقنيناً دولياً بعد التطوّر الذي حصل على الصعيد العالمي بإقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان العام ١٩٤٨؟ وقد حظيت فكرة المواطنة باهتمام أكبر، لا سيّما بانتقالها من فكرة تأسيس دولة الحماية إلى تعزيز دولة الرعاية، وهو ما شهدته المجتمعات الغربية التي تبلورت فيها الفكرة بعد صراع طويل وتراكم كبير .

١- معاصرة وحقوق

وقد خطت بعض البلدان خطوات مهمّة في طريق تأمين الحقوق والحريّات المدنية والسياسية، وسارت شوطاً بعيداً في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتأكيد حيوية وديناميكية فكرة المواطنة بمزاوجة الحقوق والحرّيات بالعدالة، وهو الأمر الذي نطلق عليه عنوان "المواطنة العضوية"، أي المواطنة التي تقوم على :

أولاً: قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات، وأمام القانون ودون تمييز بسبب الدين أو اللون أو اللغة أو الجنس أو العرق أو المنشأ الاجتماعي أو لأي سبب آخر .

وثانياً: قاعدة الحرّية كقيمة عليا لا يمكن تحقيق الحقوق الإنسانية الأخرى بدونها، فهي المدخل والبوابة الضرورية لجميع الحقوق، بما فيها حق التعبير وحق تأسيس الجمعيات والأحزاب وحق الاعتقاد وحق المشاركة السياسية في إدارة الشؤون العامة وتولّي المناصب العليا، وإجراء انتخابات دورية، إلى حق التملّك والتنقل وعدم التعرّض إلى التعذيب... إلخ .

وثالثا- قاعدة العدالة بجميع صنوفها وأشكالها، وفي جوانبها القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فمع الفقر لا تستقيم العدالة، ومع هضم حقوق المرأة ستبقى العدالة ناقصة ومبتورة، ومع التجاوز على حقوق المجاميع الثقافية الإثنية والدينية وغيرها، ستكون العدالة مشوّهة، ولعلّ مقاربة فكرة العدالة يمكن أن يتحقّق من خلال التنمية، وهو ما نقصده "التنمية المستدامة": السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والتربوية والصحية والبيئية إلخ، المستندة إلى قاعدة الحرّيات والحقوق المدنية والسياسية، تلك التي تغتني بالمعرفة وتنمية القدرات، لا سيّما التعليمية وتأمين حقوق المرأة و"المجاميع الثقافية" وتقليص الفوارق الطبقية وتحقيق العدالة الاجتماعية.
رابعاً- قاعدة المشاركة دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو اللغة أو اللون أو المنشأ الاجتماعي، إذ لا مواطنة حقيقية دون الحق في المشاركة والحق في تولّي المناصب العليا دون تمييز لأي اعتبار كان.وعلى أساس هذه الحقوق يمكن أن تتعايش هويّات مصغرة (فرعية) مع الهويّة العامة في إطار من المساواة والحرية واحترام حقوق "الأغلبية" من جهة، وتأمين حقوق "الأقلية" من جهة أخرى، على أساس التكامل والتكافؤ والتكافل والمساواة، أي التنوع في إطار الوحدة، وليس التنافر والاحتراب. لقد ظلّ الاتجاه السائد في الثقافة المهيمنة يميل إلى عدم احترام الخصوصيات أو التقليل من شأنها ومن حقوق "الأقليات"، سواءً كانت قومية أو دينية أو لغوية أو غير ذلك .وإذا كانت الحرّية قاعدة أساسية للجيل الأوّل لحقوق الإنسان، لا سيّما فكرة المساواة في الكرامة والحقوق، وبخاصة الحق في الحياة وعدم التعرّض للتعذيب وحق اللّجوء وحق التمتّع بجنسية ما وعدم نزعها تعسفاً، وحق الملكية، إضافة إلى الحقوق والحريات الأساسية، فإن الجيل الثاني لحقوق الإنسان، ارتبط بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٦٦ والتي تشمل حقوق العمل والضمان الاجتماعي والتعليم وحقوق المرأة والطفل والمشاركة في الحياة الثقافية والاستفادة من منجزاتها وغيرها .

أما الجيل الثالث لحقوق الإنسان فهو يستند إلى الحق في التنمية والحق في السلام والحق في بيئة نظيفة والحق في الاستفادة من الثورة العلمية - التقنية. ويمكن اعتبار الجيل الرابع ممثلاً بالحق في الديمقراطية، خصوصاً بإجراء الانتخابات والحق في التنوّع والتعدّدية واحترام الهويّات الخاصة، لا سيّما بعد انتهاء عهد الحرب الباردة وتحوّل الصراع الآيديولوجي من شكل إلى شكل آخر بانهيار الكتلة الاشتراكية وتفكيك دولها وبخاصة الاتحاد السوفيتي.

وكان مؤتمر باريس المنعقد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠؟ قد وضع أساساً جديداً لشكل العلاقات الدولية ورسّخ هذا الاتجاه مؤتمر برلين (حزيران - يونيو) ١٩٩١ بعد حرب الخليج الثانية، بتأكيد: التعدّدية والتداولية وتشكيل مركز دائم لمراقبة الانتخابات وحرّية السوق، رغم أن القوى المتنفّذة حاولت توظيف هذا التوجه العالمي الإيجابي لمصالحها الأنانية الضيقة .

ولعلّ انكسار رياح التغيير التي هبّت على أوروبا في أواخر الثمانينات عند شواطئ البحر المتوسط، كان بسبب سعي القوى الدولية المتسيّدة في توجيه الأحداث طبقاً لمآربها السياسية ومصالحها الاقتصادية دون مراعاة لحقوق شعوب ودول المنطقة، الأمر الذي عطّل عملية التغيير، تلك التي جرت محاولات لفرضها من الخارج، ولكن على نحو مشوّه خصوصاً بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ الإرهابية التي نجم عنها احتلال أفغانستان العام ٢٠٠١ والعراق العام ٢٠٠٣. ومثل هذا الأمر يطرح فكرة العلاقة الجدلية بين المواطنة والدولة، وبقدر تحقيق هذه المقاربة، تكون فكرة المواطنة ببعدها الكوني وأساسها الحقوقي الإنساني قد اقتربت من المشترك الإنساني، مع مراعاة الخصوصيات الدينية والإثنية واللغوية، أي بتفاعل وتداخل الحضارات والثقافات، لا سيّما باحتفاظها بكينونتها الخاصة في إطار علاقتها العضوية بالأبعاد الكونية الإنسانية .

المواطنة تقوم وتستند إلى قاعدة المواطن - الفرد الذي ينبغي مراعاة فردانيته من جهة، ومن جهة أخرى حرّيته، الأساس في مساواته مع الآخر تساوقاً في البحث عن العدالة، وتعزيز مبادئ المساواة والحرّية

في إطار المنتظم الاجتماعي الوطني والائتلاف والانسجام من جهة، وتغتنيان بالتنوّع والتعدّدية من جهة أخرى، وذلك من خلال الوحدة والاشتراك الإنساني في الحقوق والواجبات، وليس بالانقسام أو التشظي أو التمييز.

وإذا كانت فكرة المواطنة تتعزّز من خلال الدولة، فإنها تغتني وتتعمّق بوجود مجتمع مدني حيوي وناشط، بحيث يكون قوّة رصد من جهة للانتهاكات المتعلّقة بالحريّة والمساواة والحقوق، ومن جهة أخرى قوة اقتراح وليس قوة احتجاج فحسب، الأمر الذي يجعله شريكاً فعّالاً للدولة في توسيع وتعزيز دائرة المواطنة العضوية وتأمين شروط استمرارها، لا سيّما إذا تحولّت الدولة من حامية إلى راعية ، مرتقية السلم المجتمعي والأمن الإنساني، خصوصاً بوجود مؤسسات ترعى المواطنة كإطار، والمواطن كإنسان في ظلّ الحق والعدل .

دولة حديثة

ومثلما هي فكرة الدولة حديثة جداً في المنطقة العربية، فإن فكرة المواطنة تعتبر أكثر حداثة منها وجاءت انبثاقاً عنها. ورغم وجود تجارب "دولتية" أو ما يشابهها في الحضارات القديمة لدول المنطقة، وخصوصاً حضارة وادي الرافدين، وحضارة وادي النيل، وصولاً إلى العهد الراشدي الأوّل وما بعده، أو عند تأسيس الدولة الأموية بدواوينها ومراتبيتها التي توسّعت وتطوّرت في ظلّ الدولة العباسية، وفيما بعد في إطار الدولة العثمانية في الفترة الأخيرة من تاريخها، حيث تأثّرت بمفهوم الدولة المعاصرة في أوروبا وبالأفكار الدستورية والقانونية الحديثة، لا سيّما بفكرة المواطنة التي اغتنت في القرن العشرين، باعتبارها "حقاً" من الحقوق الأساسية للإنسان .

وإذا كان مفهوم المواطنة جنينياً في الدولة العربية - الإسلامية، فإن هذا المفهوم وتساوقاً مع التطوّر الفقهي على المستوى الدولي، اكتسب بعداً جديداً في الدولة العصرية ومنها الدولة العربية، على الرغم من النواقص والثغرات التي ما تزال تعاني منها قياساً بالتطوّر الدولي. وقد تكرّس مبدأ الحق في المواطنة في أواسط القرن العشرين، خصوصاً بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ والعهدين الدوليين، الأول: الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والثاني: الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصادران في العام ١٩٦٦ والداخلان حيّز التنفيذ العام ١٩٧٦، إضافة إلى العديد من الوثائق الدولية، التي أكّدت: أنّ لكل فرد في أي مكان من العالم الحق في أن تكون له صلة قانونية بدولة من الدول .

ويستخدم مصطلح المواطنة في القانون الدولي، الذي يوازيه مصطلح الجنسية بالتبادل فيما بينهما، حين يتم الحديث عن منح الأشخاص الحق في حماية دولة ما إلى جانب حقوق سياسيةٍ ومدنية، تلك التي تشكل ركناً أساسياً في هويّة الفرد - الإنسان، ويمكن تعريف المواطنة الحيوية أو العضوية بأنها " الحصول على الحقوق والتمتع بها بصورةٍ عادلة".

وإذا كان الحق في المواطنة قد ضمنه القانون الدولي، الذي حظر حرمان أي شخص من مواطنته أو جنسيته التي أكّدتها المادة ١٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي نصّت على أن : لكل إنسان الحق في الحصول على جنسية ولا يجوز حرمان إنسان بصورةٍ تعسفيةٍ من جنسيته ولا من حقه في تغييرها، إلاّ أن ذلك لم يمنع من بقاء ملايين البشر في جميع أنحاء العالم بدون جنسية، الأمر الذي ينتقص من مبدأ الحق في المواطنة، بغض النظر عن أن حالات انعدام الجنسية قد تنشأ من التعارض في القوانين ونقل تبعية الإقليم أو حالات الزواج أو وجود تمييز أو عدم تسجيل المواليد أو إسقاط الجنسية .

الانتخابات ورهانات الديمقراطية

علي حسن الفواز

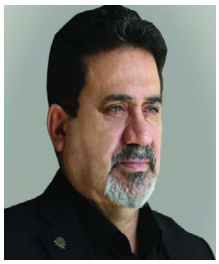

خيار الديمقراطية ليس سهلا، لكنه رهان حقيقي على التغيير، وعلى تكريس قيم المشاركة، وعلى بناء اسس الدولة الوطنية، وهذا ما يجعل الدفاع عنها وعن قيمها مسؤولية اخلاقية ومهنية، بوصفها ممارسة تؤسس مشروعيتها على ثنائيتي الحق والحرية، وعلى فاعلية الانتخاب بوصفها ممارسة يتأصل فيها مضمونهما .

الديمقراطية في العراق رهان على المواجهة، وعلى تأهيل المشروع السياسي ليكون بمستوى التحديات الكبرى، وبقدر ما أننا ورثنا أنظمة مركزية وشمولية فرضت سطوتها وارادتها على ادارة الدولة والمجتمع، وعلى الحقوق العامة والخاصة، ومنها الحق الديمقراطي في الرأي والموقف والمشاركة والانتخاب، ومن هنا تتبدى أهمية الوعي بالديمقراطية، وفاعلية برامجها، وعلى نحوٍ يجعل الثقة بها خطوة نحو المستقبل، وأفقا للتغيير، ومواجهة حقيقية مع مظاهر الفشل الرثاثة، بدءا من الفساد والعنف والكراهية، وليس انتهاء بضعف الاجراءات الفاعلة لبناء الدولة العادلة .

نعرف أن التحديات كبيرة، لكن المسؤوليات اكبر، والضرورات تقتضي تنمية الوعي الوطني، على مستوى تبني خيار الديمقراطية، وعلى مستوى المشاركة في ممارساتها بوصفها حقا دستوريا مكتسبا للمواطن والمجتمع، فضلا عن كونها جزءا من ادوات الادارة الفاعلة في مسار التغيير عبر الانتخابات، وفي ايجاد رأي عام ضاغط ومؤثر، يضع حجم مشاركته في تلك الانتخابات ضمن سياق تعزيز مؤسسات العمل الديمقراطي .

ضعف المشاركة في الدورات الانتخابية السابقة، يؤشر خللا في مدى ثقة المواطن بديمقراطية التغيير، وبالقدرة على مواجهة اسباب الفساد والضعف في التنمية، وفي السيطرة على تعقيدات الواقع الاقتصادي والامني والاجتماعي، ومظاهر البطالة والتلكؤ في انجاز المشاريع الستراتيجية، لكن هذا لا يعني الاستسلام والضعف، بقدر ما ينبغي أن يكون حافزا على استمرار ارادة التغيير، وعبر الوسائل الديمقراطية، لأنها الرهان العقلاني والنقدي والقيمي بعيدا عن ذاكرة الانقلابات الدموية التي شوهت تاريخ العراق، وكرست انظمة الحكم الديكتاتورية وضيعت ثروات العراق في حروبها العبثية، وفي تضخيم مؤسسات استبدادها .

الرهان اليوم هو رهان على المسؤولية، والمشروعية الوطنية، وعلى الخيارات الديمقراطية التي تبدأ بالمشاركة في الانتخابات، ولا تنتهي بالحق المجتمعي في النقد وفي التظاهر وفي التعبير عن حرية الرأي والموقف والفكر والمعتقد، وبالاتجاه الذي يجعل الجميع أكثر حرصا على توسيع مديات تلك المشاركة، حتى وإن كانت هنا أو هناك مشكلات قد تبرز في سياق العمل، وهو شأن كل الديمقراطيات في العالم، لكن الثقة بالديمقراطية كفكرة ومسؤولية وكرؤية حقيقية للتغيير، وكأفق لاستشراف المستقبل يظل هو المدى الذي ننشده، وأن نعمل معا على تجاوز هناته، وعلى معالجة الاخفاقات التي يحاول البعض من ضعاف النفوس تضخيمها ووضعها حجرا في الطريق الطويل .

مكافحة غسيل الأموال والارهاب مهمة آنية ملحة

ماجد الياسري

مجددا رفعت عصابات داعش وخلاياها النائمة وفلولها المتجولة رأسها في المناطق الهشة أمنياً لترتكب مجازر دامية جديدة تضاف إلى سجلها الاجرامي الدموي. وما هو ملفت للانتباه توقيت هذا التصعيد بالذات حيث تزامن مع مسعى حكومة الكاظمي لتنفيذ قرار الانتخابات المبكرة والتحول من نهج التكيف مع الفساد وغسل الاموال إلى ملاحقة الفاسدين، وإن لم تشمل الرؤوس الكبيرة بعد. وتزامن ايضا مع تقديم مشروع ميزانية ٢٠٢١ غير المسبوقة بالعجز المالي المثير للجدل بسبب حجم الانفاق العام واستخدام القروض والتي يعتبرها بعض الاقتصاديين غير مبررة لسد العجز الكبير. وفي ذات الوقت تتخندق القوى السياسية الطائفية المتنفذة وتحاول المسك بآخر خيط يرون فيه مخرجا يتيح لهم العودة إلى نهج المحاصصة والفساد مع الاستمرار في قنص واغتيال نشطاء تشرين واعتقالهم بتهم كيدية والقيام باستعراضات للميليشيات والسلاح المنفلت بحجج واهية، في المزيد من التحدي للسلطة وإضعاف هيبة الدولة وتعميق الهواجس والشكوك وعدم الثقة بين الحكومة والشعب حول مصداقية وعودها وبرامجها. ومع كل هذا وذاك تستمر الخدمات الصحية الهشة في التصدي لجائحة كورونا بما تملكه من امكانات شحيحة وقدرات معطلة .

ويعكس توقيت الانفجار الانتحاري في بغداد من منظور الأمن الوطني محاولة الجهات الارهابية وداعش على وجه الخصوص تجديد اساليبها الارهابية والعمل على إثارة الرعب والفزع والبلبلة وإحداث حالة من التخلخل السياسي والانفلات الأمني والاقتصادي والمالي .

في هذا المسعى اصبحت داعش، موضوعيا، حليفا لسراق المال العام وتجار غسيل الاموال في داخل السلطة وخارجها ولعصابات الجريمة المنظمة وخاصة تجار المخدرات الذين توسع نشاطهم بشكل غير مسبوق، وصالونات القمار وتجارة البشر، والذين تواجههم حاليا صعوبة التعامل مع الكميات الهائلة من العملة النقدية والتي تقدر بالتريليونات من الدنانير المخزونة في بيوت آمنة بدلا من توطينها في ملاذات مصرفية ومؤسسات مالية "فضائية" كما في السابق. حيث لم تعد طرق نقلها وتهريبها بالشاحنات إلى دور الجوار سالكة أو ممكنة بسبب ازدياد المخاطر وتدهور القطاع المصرفي الرسمي فيها والتضييق الدولي على نقل الأرصدة الكبيرة وتحويلها خارج البلاد. وهو ما يجعل المجال المتبقي المتاح لها استخدامها في مشاريع تجارية غير انتاجية محلية عبر استخدام السيولة النقدية لغسلها. مثل بناء المولات والفنادق والمجمعات السكنية والمطاعم وغيرها، تديرها مؤسسات مالية أو شركات وهمية ذات أصول مالية صغيرة، بينما تتعامل بالمليارات وتعتمد مجالس ادارتها على القرابة والعلاقات العائلية .

ويجب عدم الاستهانة بقدرة رأس المال على تحفيز وتحقيق اتفاقات مبنية على مصالح مشتركة فوق كل اعتبارات سياسية وطنية او مذهبية. فاذا كان رأس المال جبانا فهو ايضا فاقد للقيم والاخلاق والوطنية، وعابر للمحاصصة .

ولا توجد احصائيات دقيقة كم يكلف الارهابي ماليا لتغطية تكاليفه، والتي هي ليست بالقليلة ولأسباب عدة كونها تغطي تمويل افراد وعوائل وبيوت ومضافات آمنة وتوفير احتياجات عناصره لقاء رواتب منتظمة. وأيضا متطلبات مسلحيه من سلاح وعتاد ومتفجرات ووسائط نقل ومصروفات لتجهيز أعداد جديدة من المجندين، وخاصة بعد ان مُني بهزيمة ماحقة بعد تحرير المدن التي كانت تحت سيطرته وكانت توفر للتنظيم عوائد مالية ضخمة. ومع ملاحظة ان داعش يستورد عناصره واحتياجاته البشرية والمالية من خارج العراق، من بلدان عربية إقليمية ومن أوروبا وآسيا وافريقيا. ولكن يبقى العراق مصدراً مهماً لتمويل الارهاب بسبب هشاشة نظام الرقابة المالية واستخدام المشاريع والاستثمارات كطريقة لسرقة المال العام، والذي يصل بعضه إلى الارهابيين، ويشكل العدد الكبير من المصارف الاهلية غير المرخصة ملاذها المالي المؤقت .

ومن الجدير بالذكر ان البنك المركزي العراقي سعى إلى مواكبة التوجيهات الدولية والاقليمية لمكافحة غسيل الاموال وتجفيف مصادر الارهاب المالية عبر رسم سياقات واتخاذ قرارات هامة خاصة من أجل رفع القرار الاوربي. ولكن الإشكال هو في ضمان توفر الارادة السياسية والادارة الرشيدة والحوكمة والمتابعة والتدقيق وضمان متطلبات القيادة والتنسيق على المستوى الوطني، فمثلا ما يزال شراء الدولار من نافذة العملة مستمرا على الرغم من الملاحظات عليه كمصدر للفساد وكيف يمكن تفسير واقع تسرب التريليونات من

الدنانير العراقية خارج الوطن ومليارات اخرى من العملة الصعبة والدولار بشكل خاص ، وضعف التجاوب مع الجو النفسي والارادة السياسية للعديد من الدول الاوروبية لكي يستعيد العراق امواله المسروقة، حيث يلاحظ غلبة البيروقراطية والتباطؤ من الجانب العراقي على الرغم من أن كل هذا يمثل اخطر خلل في الدعائم والمرتكزات الاساسية للأمن الوطني العراقي .

ويمكن ان يستفيد العراق كثيرا من تجارب بعض البلدان التي سجلت نجاحات في التصدي لغسل الاموال وتمويل الارهاب، وبعضها ذات المظاهر السياسية والاقتصادية التي تقرّبها من تصنيف الدول الفاشلة او الهشة وتعاني من تفشي الارهاب، كبعض بلدان آسيا وافريقيا، سواء في طرق واجراءات التقييم الوطني لمخاطر تمويل الارهاب وتحديد الخطوات القانونية والعملية الضرورية واهمية استخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة التي تُسهّل عمليات الرقابة والمتابعة وضمان مراقبة فعالة على المصارف والمحاسبة الصارمة للدكاكين المالية غير المرخصة ودورها في نقل الحوالات المالية إلى الخارج، أو من الخارج إلى الداخل، وتفعيل دور مجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي يترأسه عادة محافظ البنك المركزي وأعضاؤه من الوزارات والدوائر ذات العلاقة، لرسم ورصد ومتابعة حركة الأموال، خاصة الكبيرة او الصغيرة المتكررة في الفضاء الرقمي، وتنشيط الجهد الاستخباري حول معاملات مالية أو مصرفية مشكوك بها وتنشيط التدقيق المالي الجنائي الحسابي. ان تحقيق ذلك هو خير ضمان لرفع اسم العراق من القائمة الاوربية للدول عالية المخاطر. وإذا كان العراق قد نجح سابقا في رفع اسمه من القائمة الدولية لمجموعة العمل المالي (FATF) فان ذلك لا يوفر ضمانة لأن منظمة الشفافية الدولية ما تزال تعتبر العراق من أكثر بلدان العالم فسادا. ومع أهمية رسائل الاحتجاج عبر وزارة الخارجية والتقارير المرسلة فإن الجواب الحقيقي والضامن لأمن العراق الوطني

٦

هو في اتخاذ الخطوات العملية والفعلية لتطبيق السياقات والخطط لمحاربة غسيل الاموال وتمويل الارهاب وتحقيق تقدم حقيقي في هذا المجال .

ويتيح الجو الدولي المساند للعراق حاليا اتخاذ خطوات في استعادة أمواله المنهوبة التي تقدّر بمئات المليارات من الدولارات. اذ يجب ان يشمل التعاون الدولي وتبادل المعلومات هذا الجانب ايضا والاستفادة من مذكرات التعاون والتفاهم مع البلدان المختلفة .

كما لا يتم ترصين الجبهة المالية الداخلية بدون اصلاح جذري حقيقي للقطاع المصرفي وان تُسخّر ما لديها من تقنيات حديثة في الكشف عن عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب، ودراسة أوضاع المصارف والمؤسسات المالية المكومة والأهلية التي عادة تعتمد على تشكيلة من العوائل والاقارب حصرا، مع رقابة صارمة على الاستثمارات والائتمانات المصرفية، والقضاء على ظاهرة خطابات ضمان المجاملة للأقارب والمعارف، وتعزيز دور مجالس الادارة للمصارف في التخطيط والاشراف والرقابة ودرء المخاطر المختلفة عن المصرف، ووجود سياسات واجراءات تحفظ حقوق المساهمين وتمنع فرص غسيل الاموال او ان يكون منصة لتمويل الارهاب. وهذه هي مهمة رئيسة للبنك المركزي العراقي في دوره الرقابي واشرافه على المؤسسات المالية. وليس سراً أن داعش استولت في ٢٠١٤، ضمن تمددها، على ما يقرب من ١٢١ فرعا مصرفيا حكوميا في ثلاث محافظات وصادرت مليارات من الدولارات. وتم العثور ايضا على كميات هائلة من الوثائق العائدة لداعش والتي تتضمن معلومات حول ماليتها ومصادرها وكيفية إدامة حركة الأموال. وهو يعني موضوعيا، وفي سياق تجفيف منابع الإرهاب وداعش واحد منها فقط في العراق، تراكم خبرات ومعطيات فريدة من نوعها. ويُسهّل ذلك، مع استخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة، متابعة التحويلات الضخمة بل وحتى الاوراق النقدية، خاصة العملة الصعبة كالدولار، وتساعد على رسم شبكة الاختراقات ومتابعة اشكال التمويل الارهابي ومصادره. فطالبان مثلاً تقوم بتمويل عصاباتها الارهابية أساسا من تجارتها بالمخدرات والابتزاز والتهديد والخطف. كما ان ناميبيا طورت نظاما رقابيا رقميا لمتابعة المؤسسات المالية الاهلية وبالاستناد إلى تشريعات قانونية مناسبة. وطورت ايطاليا نظاما رقابيا لمتابعة التحويلات المالية من اللاجئين إلى خارج ايطاليا وبالعكس وبصياغات قانونية. ويعود سبب الاهتمام بذلك إلى ان هذه التحويلات المالية تساعد على الكشف عن مسار التدفق المالي إلى المناطق التي ينشط فيها الارهاب، مثلاً في افريقيا حيث اصبحت "بوكو حرام"، وهي أحد أذرع داعش، مصدرا يهدد أمن بلدان عديدة مثل مالي وتشاد ونايجيريا والكاميرون والنيجر .

سياسيو الشيعة : اضاعوا المواطنة والمكون معاً

محمد عبد الجبار الشبوط

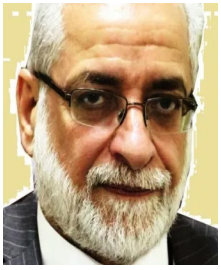

لا احب الطائفية ومصطلحاتها ومفرداتها بمختلف اشكالها، و اعتقد ان الحل الطائفي للمشكلة السياسية-الاجتماعية في العراق هو جزء من المشكلة، ولا يمثل حلا بقدر ما يزيد من تعقيد المشكلة ومفاقمة نتائجها الخطيرة ومضاعفاتها الكبيرة. واعتقد ان الحل الوطني-الديمقراطي في اطار الدولة الحضارية الحديثة هو وحده الطريق الى حل هذه المشكلة. ولهذا ادعو وبه ابشر واكتب. لكني كتبت هذا المقال من وحي نفس العقلية والمنهجية التي سارت عليها العملية السياسية بعد سقوط النظام الدكتاتوري بفرسانها المصنفين طائفيا وعرقيا بانهم شيعة وسنة واكراد .

بعد ٩ نيسان عام ٢٠٠٣ قبل الذين تصدوا لقيادة العملية السياسية من رجال المعارضة السابقة وغيرها بمنهجية "المكونات" في بناء السلطة الجديدة برعاية الطرف الدولي "القائم بالاحتلال" حسب تعبير قرار مجلس الامن، اي الولايات المتحدة وبريطانيا. ولم تكن الاصوات التي عارضت هذه المنهجية مسموعةً انذاك، فجرى تشكيل مجلس الحكم والحكومة التي تفرعت عنه على اساس محاصصة المكونات، وتم تقاسم السلطة وتقسيمها على الرقم ٣ مع زوائد لارضاء الاقليات المكوناتية الاخرى. وبذلك تم دق المسمار الاول والاخير في نعش المواطنة والديمقراطية. وبموجب هذا التقاسم اخذ الشيعة رئاسة الوزراء والسنة رئاسة البرلمان والكرد، المستقلون في اقليمهم، رئاسة الجمهورية. وبموجب الدستور، فان الطرف الذي يستحوذ على رئاسة مجلس الوزراء سيكون الطرف الاكثر تاثيرا على مجريات الاوضاع، سلبا او ايجابا. وكان هذا من نصيب امراء السياسة والحرب الشيعة الذين لم يعرف عنهم ايمانهم بالمواطنة ولا تمسكهم بالديمقراطية، ولا تبنيهم لفكرة الدولة الحضارية الحديثة، ولا يقل عنهم نظراؤهم السنة والكرد في هذا، لكن حديثي هنا مقصور فقط عن الشيعة .

امراء السياسة والحرب الشيعة لم يتجهوا الى تشكيل السلطة وبناء الدولة على اساس المواطنة والديمقراطية، انما اسكرتهم مباهج المحاصصة الطائفية وامتيازاتها، فساروا في طريقها حتى الموت وشربوا من كأسها حتى الثمالة. وفيما هم سكارى، راحوا ينقسمون على انفسهم انقسامات اميبية متتالية، فانقسم المجلس والحزب والتيار وتكاثرت الاسماء المتشابهة، ومعها الصراعات المستميتة على مواقع السلطة وصفقاتها، وطبقا للسنة التاريخية التي حذر منها القران الكريم بقوله: "وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ"، اخذت قبضتهم على السلطة تتراخى، رجالا ومكونا، حتى سقطت تفاحة السلطة اسيرة بيد ابعد الناس عن المكون والمواطنة، واضعفهم، كما آل امر الخلافة العباسية في بغداد او الخلافة الاموية في الاندلس، حين وقعت الدولتان في اسر المنازعات الطائفية على السلطة، فضعف امر السلطتين وتفككت وتحلل لتسقط الاولى عام ١٢٥٨ بيد المغول، والثانية عام ١٤٩٢ بيد الاسبان. وما يجري الان ببغداد ببعيد عما جرى في بغداد وغرناطة انذاك، حيث اضاعوا المواطنة والمكون معا .

امام امراء السياسة والحرب الشيعة طريقان لا ثالث لهما :

اما العودة الى "المكون" والحفاظ على وحدته وتماسكه، والتخلي عن اطماعهم الشخصية وطموحاتهم الفئوية، وتسوية نزاعاتهم وحلها بما يحفظ هذه الوحدة وتماسكها وقوتها .

او، وهذا ما افضله واؤمن به واتبناه، الذهاب الى فكرة الدولة الحضارية الحديثة، وحمل رايتها، واقناع امراء السياسة والحرب في المكونات الاخرى بها، وبخاصة المكون الكردي والسني، للخروج معا من مستنقع الطائفية السياسية والمحاصصة الحزبية، ومعهما التخلف والفقر والفساد، وانقاذ العراق من هاوية سحيقة لا ضمان بعدم السقوط فيها اذا استمر الوضع الحالي في تفاقمه وتدهوره المستمرين .

ليس عندي استطلاعات للرأي العام حول هذين الخيارين، لكني اظن ظنا سليما ليس من نوعية الاثم التي حذر منها القران الكريم، ان اغلبية المواطنين العراقيين، من الشيعة والسنة والكرد وغيرهم، يفضلون الخيار الوطني الديمقراطي، على الخيار الطائفي المكوناتي .

من أجل تحقيق العدالة ومقاضاة الجناة ومحاسبتهم
يلزم عدم إخفاء المسؤولية الجنائية لمن أُرتُكِبت في عهده تلك الفظاعات الإجرامية

يدرك المجتمع الدولي والحركتان الحقوقية العالمية والوطنية العراقية، أنّ ما أُرتُكِب من جرائم دموية تصفوية استخدمت الحديد والنار بمجابهة الحركة الاحتجاجية السلمية لملايين العراقيات والعراقيين؛ كما أطلقت الرصاص الحي ضد الصدور العارية واستغلت ضد المدنيين العُزَّل مختلف الأسلحة بضمنها المتوسطة وغيرها مما يُستخدم عادة بميادين الحروب العسكرية، يدرك حجم الفظاعات الوحشية المهولة التي أوقعت أكثر من ألف قتيلة وقتيل في ميادين الاحتجاج السلمي وأكثر من ثلاثين ألف مصابة ومصاب من جرحى تعوق منهم آلاف وحتى الآن لم تتم مهمة المعالجة و\أو حل ملفاتهم على وفق أقل تقدير الوعود التي تمَّ إطلاقها...

لقد جرت جرائم ضد الإنسانية تلك، بعهد من سماه الشعب العراقي بالجزار ودفع التضحيات الجسام كي يُسقطه بإطار مهمة (التغيير) الشامل والجوهري ، وبالفعل استطاعت ثورة أكتوبر العراقية العظمى إسقاط السيد عادل عبد المهدي رئيس مجلس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة والأمنية في البلاد، إلا أن مطالبة الشعب بمنعه من السفر وتقديمه للمحاكمة لم تجدِ ولم يُسمع لها صوت! فأقفل عائداً إلى حيث مقر الأموال التي باتت باسمه من فلل وقصور وحسابات في سويسرا وفرنسا وبريطانيا وغيرها..

إنّ بنات وأبناء الشعب العراقي، ممن اكتوى بمن احتلّ المناصب والمسؤوليات، لم يترك دماء الأبناء تذهب هدراً وتراق بلا حساب في زمن صار العالم يقدس حقوق الإنسان ويحميها؛ ولعلّ بلد الحرية والعدالة فرنسا، هي في طليعة بلدان العالم التي رفعت شعارات العدالة وتلبيتها.. ولأنّ السيد عبد المهدي قد أخرجه الشعب العراقي من سدة التحكم به ونهبه وتقتيل أبنائه فإن عدداً من عوائل الضحايا قد تقدمت بدعوى قضائية ضده في المحاكم الفرنسية على وفق ما تتيحه إجراءات العدالة والتقاضي فيما أُرتُكِب من جرائم في عهد حكمه وحجم مسؤوليته الشخصية والرسمية...

على أن القانون يؤكد أنّه يمكن أن تصبح الدولة هي الأخرى مسؤولة أيضا نتيجة ((عدم العمل بما فيه الكفاية)) في محاكمة المجرمين جنائياً كما حدث حتى الآن مع الجناة القتلة في العراق! إذ من المسلَّم به أن الحد من الجريمة ليس مجرد التزام قانونيٍّ، يقع بمسؤولية السلطات المختصة حسب، ولكنه أيضاً، ((واجب دولي)) يقع على عاتق الدول نفسها مثلما يتأكد الموقف هذا بما سجلته بعثة مراقبة الأمم المتحدة في السلفادور بالقول: «إنّ مسؤولية الدول لا يمكن أن تنشأ فقط نتيجة عدم وجود اليقظة في منع وقوع الأفعال الضارة وإنما أيضا نتيجة عدم وجود ((اجتهاد)) في محاكمة المسؤولين عنها جنائيا وفرض العقوبات المدنية المطلوبة».

لقد ثبَّتَ القانون الدولي عدم تقادم الجريمة تلك وأنه يمكن ويجب إلزاما محاكمة الجناة وهناك عدد من المعاهدات الدولية التي خلص الإجتهاد القضائي، بشأنها بحكم قضائي قانوني يؤكد ((واجب الدولة)) في أن تضمن تطبيق الأحكام المنصوص عليها في كل المعاهدات، فضلا عن المبادئ العامة للقانون، بما يقدم المسؤولين عن الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى العدالة ومعاقبتهم. وهذا هو الرأي الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بالإشارة إلى أنَّ:

١. على الدولة المشتكى فيها أو المعنية بوجود المتهم، ((واجب التحقيق)) بشكل دقيق في الإنتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، بخاصة حالات الإختفاء القسري للأشخاص وانتهاكات الحق في الحياة، الأمر الذي بات مشهوداً بصورة جرائم ضد الإنسانية وحتى بينها جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب !!

٢. وعلى الدولة متابعة المسؤولين عن هذه الإنتهاكات جنائياً ومحاكمتهم ومعاقبتهم بتأكيد منعهم من الإفلات من العقاب فذلك مما يقع من باب أولى في الحالات التي تم فيها تحديد مرتكبي هذه الانتهاكات...

وعلى وفق المنطق القانوني فإنّ ما يخضع للمقاضاة والمعاقبة هو ما كان جريمة من جرائم القانون بدافع سياسي بحياة شخص أو جماعة أو حريتهم أو حقوقهم أو أنّها جرائم حق عام ترتكبها الدولة لدوافع سياسية أو دينية طائفية المعنى والخلفية.. ومن ثمّ فهي من الجرائم التي تمس الحقوق الجوهرية للإنسان التي يعد حق الحياة بمقدمتها، كما نصّت عليها الاتفاقات الدولية ولقد أكد القضاء الفرنسي ذلك عندما استند في قراراته حول تعريف الركن المعنوي المتمثل في سياسة (التفوق الأيديولوجي) الذي تفرضه الحكومة وقادتها ونهجها قسرياً دموياً كما في النموذج العراقي وسلوك الحكومة في أثناء الجريمة.

ولابد من التذكير أن محاكمة عبد المهدي تستند إلى تاريخ قانوني صريح منذ معاهدة فرساي التي انعقدت عام ١٩١٩ وإقرارها ((مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية)) إلى جانب المسؤولية المدنية.. وهذه الحقيقة القانونية أكدت عليها أيضًا؛ اتفاقات جنيف الأربع الصادرة في ١٢ آب أغسطس ١٩٤٩ وتعهدت بموجبها الدول الأطراف بفرض عقوبات فعّالة على ((الأفراد \ الأشخاص)) الذين يرتكبون أو يأمرون بارتكاب إحدى المخالفات الجسيمة لتلك الاتفاقات، أيًا كانت جنسياتهم أو مراتبهم ، والوزير الأول لا يُعفى من الحساب إذ هو مسؤول عن الجرائم المباشرة وعن تلك التي ارتكبها مرؤوسيه بعلمه أو بإخفاقه في متابعتها ومنع ارتكابها...

إن دماء الضحايا لم تجف بعد ومازالت تُرتكب مثل تلك الجرائم وهي امتداد لنهج المشتكى عليه بفرنسا بما تركه من عناصر شريكة تتطلب الاستدعاء في إطار الإحاطة بحجم الجريمة المهولة التي يشتكي اليوم عدد من عوائل الضحايا بشأنها لكسب حقوق أبنائهم التي أُنتُهِكت بجسامة حداً أفضى لاستلاب حق الحياة لأناس مسالمين..

إننا نقف بثبات مع هذه العوائل ومعهم عشرات آلاف الضحايا ممن يتطلع للعدالة الفرنسية الأوروبية هنا وعلى وفق القانون الدولي والاتفاقات الدولية المعنية وموادها ذات الاختصاص بالجريمة..

لدينا الثقة بأن العدالة ستحظى بموقف مشرف يؤكد وحدة البشرية في تبني القانون الإنساني والقانون الدولي والقوانين الجنائية التي لن تسمح لمجرم بالإفلات من العقاب وأنها ستحكم بإنصاف وعدالة وتوقع أشد عقاب على من أكدت الوقائع ارتكاب الجريمة بمسؤوليته وبمشاركته...

المرصد السومري لحقوق الإنسان

١٤ / ٤ / ٢٠٢١

الجمعية العراقية لحقوق الإنسان - بغداد تنعى رئيسها الأستاذ حاتم كريم السعدي

بعد صراع طويل مع مرض العضال ، توفي في مدينة الكاظمية ببغداد رئيس الجمعية العراقية لحقوق الانسان - بغداد ، المحامي (حاتم كريم السعدي) في يوم ٢٨ / ٣ / ٢٠٢١ ، وخسرت جمعيتنا احد ابرز مؤسسيها وناشطيها المميزين بعد اختطاف وغياب الدكتور أحمد الموسوي في ٦ / ٣ / ٢٠٠٦ من مقر الجمعية المجازة في منطقة المنصور ببغداد .

الفقيد الراحل من مواليد ١٩٤٠ ، خريج كلية الحقوق في القاهرة بمصر ، كرس حياته في العمل الوطني والقومي والحقوقي ، وجراء تعرضه للملاحقة من النظام البائد هاجر الى سوريا وشارك مع بقية الشخصيات المدنية والحقوقية العراقية في تأسيس الجمعية العراقية لحقوق الانسان في عام ١٩٩٥ بدمشق للفترة الأولى في المهجر ، وبعد سقوط النظام الدكتاتوري البائد نقل نشاطه الى داخل الوطن مع اخرين من الزملاء وعقدوا مؤتمر تأسيسي للجمعية بشكل رسمي في ٢٠٠٤/١١/٢٦ ببغداد .

إستلم الفقيد مسؤولية رئاسة الجمعية بعد إنتخابه في المؤتمر الثاني للجمعية في عام ٢٠١١ ، ليواصل مسيرة الجمعية في دفاعها عن حقوق الإنسان والإنسانية ورصد الإنتهاكات والتجاوزات بحق المواطنين العراقيين في الداخل والخارج ، والإستمرار في أصدار مجلتها الدورية (صوت الإنسان) كرئيس تحرير لها رغم الظروف والإمكانيات المادية المحدودة للجمعية حتى رحيله المؤسف في يوم ٢٠٢١/٣/٢٨ .

تتقدم الهيئة الإدارية للجمعية العراقية لحقوق الإنسان - بغداد ، بالتعازي الحارة لأهله وذويه ومحبيه وان يلهمهم الصبر والسلون .. ورحيله يعتبر خسارة كبيرة لا تعوض بسهولة لنشطاء حقوق الإنسان في الجمعية العراقية والمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان لمكانته ودوره الفعال .

لروحه الطاهرة الرحمة والسكينة والسلام والذكر الطيب .

٢٨ / ٣ / ٢٠٢١ الهيئة الإدارية

الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد

خاطرة من المانيا ..
لا .. لحوار الجلاد مع الضحية ..!

د. غالب العاني

تاتي دعوة السيد مصطفى الكاظمي(رئيس مجلس الوزراء) قبل يومين الى عقد اجتماع وطني شامليشمل ممثلين عن كافة القوى السياسية بما فيها قوى المعارضة للحكومة والقوًى الشبابية التشرينية من اجل التوصل الى ميثاق عمل وطني ...

فقبل ثورة تشرين الباسلة ، جرت محاولات عديدة من اجل ما يسمى، بالمصالحة الوطنية، وتحديدا دعوات السيد اياد علاوي ، وانفقت الملايين من الدولارات على ذلك بدون نتيجة ..

واليوم ، وبعد ان قدمت ثورة تشرين حوالي٧٠٠ شهيد وشهيدة واكثر من ٢٥٠٠٠ جريح وآلاف المعوقين والمختطفين والمغيبين والمهجرين ، ويكاد لا يمر اسبوع بدون ان يختطف او يغتال شاب او شابة من الحراك السلمي...

لقد شكلت الحكومة عشرات من لجان التحقيق وقد وعدت مرات عديدة بحصر السلاح المنفلت و بالكشف عن القتلة، ولكن لحد الان لم نرى ولم نسمع عن اية نتيجة تذكر....

علما بان :

١- القتلة ومن وراءهم مشخصون ومعروفون ...

٢ القناصون وما يسمى بالطرف الثالث (المجرمون) مشخصون ومعروفون.

٣-حيتان الفساد وسراق المال العام مشخصون ومعروفون....ايضا ...

٤-القواعد الصاروخية ومن يجهزها ويطلقها مشخصون ومعروفون ....

ان جميع هولاء الاربعة وآخرين غيرهم ينتمون الى الدولة العميقة الولائية ...

ومع هذا تطلب يا سيادة القائد العام للقوات المسلحة الى جلوس الضحية مع الجلاد على طاولة مستديرة واحدة

من اجل الحوار الوطني...الشامل ... فاي نوع من الحوارات الوطنية هذا ..؟

انها حقا وصمة عار ان نصف الجلادين القتلة الملطخة ايديهم بدم الوطنيين الابرياء بالوطنية ....

لذلك ارجو ان تعلم :

ان هناك قطيعة تامة- ولا رجعة فيها مطلقا ، بين ثوار تشرين وغالبية الشعب العراقي من جهة وبين الطغمة الحاكمة الفاسدة ... من جهة اخرى ...

وانا- كطبيب- اعلم بان الورم السرطاني(الدولة العميقة الولائية) لا يشفيها وصفة العقاقير الطبية ولا دعاء المعممين الزائف ، وانه لا يوجد علاج لها مطلقا غير عملية الاستئصال الجراحية الكلية.....

بعد ذلك ... نعمل على :

= دعوة الى حوار وطني حقيقي شامل هدفه :

الشروع بتأسيس دولة المواطنة المؤسساتية المتساوية الديمقراطية المستقلة ...

= دولة العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان...

= هذا هو الطريق الصحيح لاستقرار العراق وتقدمه ومعافاته ....

برقية تهنئة بمناسبة تأسيس منظمة حمورابي لحقوق الإنسان

الزميلات والزملاء الأعزاء في منظمة حمورابي لحقوق الانسان المحترمين

تحية وتقدير ..

يطيب لنا بإسم المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان أن نبعث لكم بتهانينا الحارة بمناسبة ذكرى تأسيس منظمتكم الموقرة في الأول من نيسان ، العضوة المؤسسة في المنتدى العراقي في لقاء برلين عام ٢٠١٤، متمنين لكم الموفقية والنجاح في مواصلة جهودكم ونشاطاتكم الفعالة للدفاع عن مبادئ حقوق الانسان وتقديم الخدمات الإنسانية من إغاثة ومساعدات للنازحين والمهجرين المنكوبين في مناطق عديدة من العراق وبشكل خاص في سهل نينوى الذين تعرضوا الى انتهاكات وتجاوزات واسعة من قبل الإرهابيين والمجاميع المسلحة ، وفضح أساليب العنف والتطرف والتمييز والعنصرية بين أطياف ومكونات الشعب العراقي المتعايش عبر التاريخ .

إن المنتدى العراقي يثمن ويقدر عالياً جهودكم ونشاطاتكم الدؤوبة في العمل التطوعي مع بقية منظمات وجمعيات حقوق الانسان والمجتمع المدني لحماية الحريات والتعايش المجتمعي والعدل والمساواة دون تهميش وتمييز وعنصرية ، في عراق مدني وديمقراطي يحترم حق المواطنة وسيادة القانون .

مع خالص احترامنا وتقديرنا ..

٤ / نيسان / ٢٠٢١

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية تعقد اجتماعها الدوري وتطالب بدعم حقوق المحاضرين المجانيين

- دقيقة صمت حداداً على روح فقيد الحركة الحقوقية الراحل حاتم السعدي .

- العمل على تعزيز عملية رصد الانتهاكات والتجاوزات التي يتعرض لها المواطنون في العراق .

- التنديد بقرار حرمان عراقيي المهجر من المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة .

عقدت الهيئة الادارية للجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية اجتماعها الدوري برئاسة رئيس الجمعية السيد هشام الاسدي وذلك عبر الدائرة الإلكترونية لشبكة الانترنيت بنظام « الفيديو كونفرانس » .

في بداية الاجتماع وقف المشاركون دقيقة صمت حداداً على روح فقيد الحركة الحقوقية الراحل حاتم السعدي رئيس الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد .

وتناول الاجتماع عدداً من القضايا الادارية والحقوقية والانسانية وكانت في مقدمتها تفعيل اعلام الجمعية .. والعمل على تعزيز عمليات رصد الانتهاكات والتجاوزات التي يتعرض لها المواطنون في العراق .. واكدت الجمعية كذلك على دعم مطالب المحاضرين المجانيين واهمية انهاء هذا الملف والاستجابة لحقوقهم .. كما تم التنديد بقرار حرمان عراقيي المهجر من المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة .

الجمعية العراقية لحقوق الانسان

في الولايات المتحدة الامريكية

٧/نيسان/٢٠٢١

منظمة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق / ألمانيا (أومرك) نداء الى الراي العام الدولي

العالم يعلم ويتذكر فظاعة الجرائم التي اقترفت في عهد حكومة (عادل عبد المهدي) ابان الحراك الشعبي السلمي عام ٢٠١٩، المطالب بحقوقه المشروعة التي اقرها الدستور العراقي. لقد راح ضحية تدخل القوا ت الحكومية ومليشيات الاحزاب الحاكمة بأوامر واشراف القائد العام للقوات المسلحة (رئيس مجلس الوزراء آنذاك عادل عبد المهدي)، وحسب الاحصائيات : يوجد ٦٨٠ قتيل و ٢٥٠٠٠ جريح ومعوق.. ومئات المفقودين والمغيبين والمهجرين ...

لقد رفعت - قبل أيام - خمسة عوائل عراقية منكوبة دعوة قضائية الى القضاء الفرنسي تتهم به عادل عبد المهدي وحكومته عن فقدانها ثلاث من أبنائها وخطف اثنين آخرين منهم لم يعثر عليهم حتى الان .

لقد وكلت هذه العوائل العراقية محامين عراقيين من الذين يجيدون اللغة الفرنسية وكذلك محامين فرنسين واحدهم معتمد من اللجنة التشريعية العليا في باريس.

علما ان المحكمة ستكون علنية وعلى نطاق واسع. ويشار بانها ستعقد في منتصف الشهر التاسع القادم.

ان تقديم رمز النظام (عادل عبد المهدي) المسؤول عن مئات الضحايا من المتظاهرين السلميين الابرياء، هو في الوقت نفسه محاكمة وإدانة حقيقية للطبقة الحاكمة الفاسدة وحيتانها الارهابيين ومن يسندهم ..

اننا في أومرك ندعو منظمات المجتمع المدني وحقوق الانسان وكل الخيرين والرأي العام العربي والاسلامي والدولي الإعلان عن التأييد والتضامن مع عوائل الضحايا والشهداء ، كي تنتصر العدالة وحقوق الانسان ...

منظمة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق / ألمانيا (أومرك)

عضو المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان

٢٠٢١/٠٤/١٣

المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان يعبر عن قلقه البالغ لتزايد أعمال العنف والانتهاكات

يُعبِّر المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان عن قلقه البالغ لتزايد أعمال العنف والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تحدث في العراق، التي تمارسها المليشيات المسلحة بسلاحها المنفلت بحق الأفراد و المؤسسات الرسمية، وتتّجه هذه الانتهاكات إلى مدى أخطر كلّما اقتربنا من موعد الانتخابات العراقية .

لقد شملت هذه الانتهاكات منذ تشرين ٢٠١٩ الهجوم على المتظاهرين والتسبب بمقتل اكثر من ٧٠٠ ناشطة وناشط مدني، و خطف وجرح اكثر من ٨٠٠٠ مواطن عراقي حسب تقارير المنظمات المدنية، ولجنة حقوق الإنسان في البرلمان العراقي .

ولم تكتفِ هذه المليشيات بهذا بل تعدى إلى التعرض لهيبة الدولة ومهاجمة المطارات والقواعد العسكرية العراقية ومؤسساتها ومقرات المنظمات المدنية ومحلات التجميل و بيع المشروبات الروحية ؛المجازة من الدولة و حرقها .

إننا في المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان نعلن عن التضامن مع ضحايا الحركة الاحتجاجية السلمية ودعمنا الثابت للدعوى المقامة في فرنسا من قبل منظمات حقوقية ضد القتلة المجرمين، ونبدي تعاطفنا مع عوائل ضحايا انتفاضة تشرين، وملاحقتها لرئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي و تحميله المسؤولية الشخصية والمدنية عن هذه الجرائم التي ارتكبت في عهده، ومقاضاته قانونياً، ومنع إفلات المجرمين من العقاب دولياً .

يدعو مركزنا جميع المنظمات الحقوقية، ومنظمات المجتمع المدني للضغط على الحكومة العراقية من أجل القيام بعمل حازم للحد من نشاط المليشيات الإجرامي وإعادة هيبة الدولة وحماية المواطنين من شرورها، وتوفير بيئة مناسبة قبل موعد الانتخابات البرلمانية المقبلة ليتسنى إجراؤها بحرية ونزاهة .

المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان

عضو المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان

٢٠٢١/٤/١٧

لا انتخابات نزيهة تحت تهديد السلاح

منعم جابر

الكل يتحدث عن مطالب انتفاضة تشرين وأثرها في الشارع العراقي وكيف أنها استطاعت ان تؤسس لثقافة جديدة ولمستقبل واعد، بفعل حركة الجيل الجديد، وبناء المجتمع وفقا لتوجهات جديدة تم بناؤها في مرحلة ما بعد النظام الدكتاتوري الشمولي الذي حكم الوطن لما يقرب من أربعة عقود عجاف ذاق الشعب والوطن أمر العذابات والأساليب البربرية والطغيان بقيادة حزب واحد وطاغية واحد، لا بل عائلة واحدة .

وجاء التغيير في ٢٠٠٣ بعد انتظار طويل وصعب وقاس، وكان الأمل كبيراً بما حدث، ولكن التغيير حصل بالحرب والاحتلال وكنا نعرف أن الثمن باهض لهذا الاحتلال، وجاء المحتل يحمل أجندته المحملة بحسابات كبيرة، حيث نشر وساهم بزراعة الطائفية والعرقية والإثنية والعشائرية والمناطقية، وغابت عن الجماهير الهوية الوطنية العراقية لتجد العراقيين كل يدعو لعشيرته ولقوميته ومذهبه ودينه ومحافظته، وحصل التشرذم والتشتت والضياع.

لكن ثوار تشرين بيقظتهم عرفوا لعبة السياسة (القذرة) وليس السياسة (الشريفة) والوطنية، فخرجوا وقدموا مئات الشهداء وآلاف الجرحى والمعوقين، وما زالوا يقدمون في كل ساحات العز والشرف، وخاصة في محافظاتنا العزيزة الناصرية والبصرة وواسط وغيرها، حيث تقدم الجماهير صورة بطولية فذة ورجولة ما بعدها رجولة فاقت التصور، لجماهير تتراقص أمام الرصاص الحي، فهؤلاء أبناء ذي قار يهتفون بوجه (عصابات) القتل والترويع (ذي قار ابنج عايف روحه) وكانت مطالبهم تؤكد على الحرب على الفاسدين واسقاطهم، وانتخابات نزيهة، وكشف قتلة المتظاهرين، ولا سلاح بيد المليشيات، بل حصر السلاح بيد الدولة، إضافة إلى مطالب أخرى..

وهنا نصل إلى بيت القصيد الذي هو أجراء الانتخابات في تشرين الأول من هذا العام، وكيف تجري الانتخابات؟

السلاح والتهديد لا يسمح بانتخابات حرة

ثوار تشرين حققوا انتصارا بإجراء انتخابات مبكرة لأنهم يرون أن إجراءها يعني التغيير المتوقع في أعلى سلطة تشريعية وإن تحقق ذلك فسيخدم الشعب والعملية السياسية لأنه من الممكن أن يؤدي ذلك إلى صعود وجوه شابة جديدة مؤمنة بالتغيير، إضافة إلى تغيير في الطبقة السياسية الفاشلة والفاسدة وانتهاء عمليات التزوير، لكن الوعود التي أطلقها رئيس الوزراء الكاظمي ما زالت بعيدة المنال ولم يتحقق منها شيء، وهنا نركز على السلاح المنفلت والتهديد به والاستقواء على من لا سلاح له.

واليوم نجد أن البعض ممن يحمل سلاحاً ويهدد به وقد يستخدمه في ساعات قادمة ويلوح به في ساعات (الشدة)، وهنا نجد أن الانتخابات تعني اختيار من تؤمن به الجماهير صالحاً لخدمتها وترفض المتسلطين والفاسدين. أما وجود هذه المليشيات المسلحة فيعني غياب حرية الاختيار وأنصار الساعين لإحداث تغييرات جذرية في مؤسسة الدولة العراقية. وكذلك نجد أن البعض يدعو إلى رفض الرقابة الدولية والإشراف الاممي ويعتبرها تدخلا بالعملية الانتخابية، بينما الكثير من بلدان العالم تجدها فرصة لتأكيد نزاهة انتخاباتها.

لا مشاركة في الانتخابات تحت التهديد

الكثير من الشخصيات الوطنية والمشاركون في انتفاضة تشرين أكدوا على أن المشاركة في الانتخابات هي فرصة ذهبية لإصلاح الحال، لكنهم أكدوا رفضهم للمشاركة والتصويت تحت التهديد، لأن هذه الفرصة ستذهب كما ذهبت الفرص السابقة.

على هذا الأساس نجد أن على رئيس الوزراء الكاظمي أن يكون جاداً في نزع السلاح من حامليه بشكل غير قانوني لأن السلاح يجب أن يحصر بيد الدولة، فالتجربة الجديدة ستذهب كسابقاتها إذا بقي السلاح منفلتاً لا تحكمه القوانين والأنظمة، وبهذا ستكون الدولة في مهب الريح.

إن توافر الشروط والضوابط لانتخابات نزيهة وعادلة تعكس بأمانة وعدالة الرأي الحر للناخب، وهنا لا بد ان ندعو لتوفر مستلزمات عدة منها:

- توفر منظومة انتخابية عادلة تضمن النزاهة والاستقلالية.
- توفر قانون ونظام انتخابي عادل ومفوضية مستقلة.
- ضمان إشراف وطني ودولي أممي على الانتخابات.
- وضع ضوابط وآليات لمنع التزوير.
- التطبيق الجاد لقانون الأحزاب وحظر مشاركة الأحزاب التي لديها أذرع مسلحة.

هذه الشروط والضوابط تضمن نزاهة الانتخابات وعدالتها.

في ذكرى سقوط إمبراطورية الموت

محمد ناصر الفيلي

مرت في التاسع من نيسان ٢٠٢١ ، الذكرى الثامنة عشر لسقوط أعتى نظام دكتاتوري وقتل جماعي في العالم الحديث ، واذا كان لكل نظام سمة ، فان سمة القتل الوحشي الأخلاقي وبالجملة هي سمته ، التي افضت الى اشد انتهاكين جماعيين واخلاقيين في العصر الحالي فقد كان ماكنة كفؤة بحق للقتل الجماعي لجميع خصومه السياسيين والاجتماعيين بطرق بشعة مجردة من أي شعور انساني ، ناهيك عن كونه انتهاكا صارخا لحقوق الانسان لأي اجراء تشريعي ، فالنظام الاستبدادي يعتبر عملية القتل وببساطة مجرد عمل عادي لا اخلاقي .

يبدو ان بعض القادمين من القرى والارياف ومن ضمنهم رأس النظام والمحيطين به قد انفصلوا فجأة عن أصلهم ، مجردة من الحس السياسي والاجتماعي ، ما جعلها عرضة لأي نداء سياسي بسيط وايضا بحاجة ، بسبب هذا الأمر الى توضيح مقنع لظروفها المركبة والقاسية ، وهنا لم يعد الدين كافيا ، فتوغلت السياسة لملأ الفجوة .

كان الدكتاتور صدام يرى نفسه اله دنيوي مجسدا الشخصية المعصومة، العالم المحب المحبوب ، الجبار ، اله الموت والحياة ، فمقربيه يعتبرونه لوحده يقول للشئ كن فيكون ، كان لصورته فقط ولها فقط ان تعتلي الشوارع وكل مكان ، ويكتبون بدمه احرف الكتاب الجليل، ليمسد بيده وبيد ابنيه اجساد صبايا العراق ، يرسم عليها بريشته شرف الماجدات .

كان يقرب الهوامش ، والمصنوعين من ورقه ليخلق منهم الروح والارواح، ويعلي من شأنهم ، وهم له في الولاء والطاعة ، حاشية واتباع ومريدين يسبحون بحمده ، وصارت العشيرة ملكا ، القصور هبة ، زوجات الاخرين وبناتهم جاريات من والاه ،الكل يسبح بحمده فبأي ألاء تتحدثون .

ويعلي من بكتب تقريرا على رفيقه الحزبي وبهذا سينسف المفهوم الاصيل للعمل الجماعي ، وبتفتيت عمل الجماعة يسهل ضربهم ، فدينهم دانيرهم . وهل رفعت راية الاستسلام والطاعة لهبل الأكبر ؟ فانت بذلك لم تعد من اهل الحق وكلهم له كارهون .

أنه الوحيد الذي لا يقهر والمرتبط بـ اللانهاية ، بفضل حتمية التاريخ ، والطوباوية القسرية القائمة على العقائد التي يروج لها الدكتاتور نفسه ، انها تراكم مسعى الانسان ، من أجل تحرير الذات من الطبيعة ، أي انها الحالة التي تتجسد فيها رفض تام ليوم الحساب ، وتنفيذ تام لاعتاق الذات من الخطيئة .

وبالنتيجة ، افترضت الدكتاتورية العراق لنفسها – الادعاء الاكثر مكرا – ان جميع معرقة الانسانية وطموحاتها يمكن احتوائها في حزب موحد لا سواه ، يستند على كلمة ملهمة من قائد مبجل انجازا للتاريخ – اذ اغلب الاعتقالات والاعدامات الجماعية ، كان دافعها انغماس حقيقي في نزعة التبليغ ضد الاخرين ، وتأكد هذا من التقارير الذي وجدت بعد السقوط ، كتبها جار ضد جار , وقريب ضد قريبه ، وتم تشجيع ذلك عن سابق اصرار، باعتباره جزء من عملية الاشراط المذهبي أو القومي ، وعليه فأنها أخطر تهمة أخلافية يمكن توجيهها ضد النظام الدكتاتوري .

لقد كشفت الملفات السريةالتي وجدت بعد السقوط ، عن حقيقة تؤكد ان النظام كان أكثر وأشد جرما ووحشية ، وأعنف دمارا مما كان يتصوره اعدائه ، فكان مفسدا للأخلاق ومدمرا للبيئة المادية ، وللإنسان روحا وجسدا ، حيث جند وأغوى وأجبر دوائر عريضة المجتمع الى ممارسة سلوكا منحرفا أخلاقيا ومخيفا اجتماعيا .

لقد اعتمد النظام على الهيمنة المطلقة ، لإيحاد الية لتدمير الذات، وتخريب القيم الاجتماعية وهد اركانها واركان البيئة المادية بأسلوب مرفوض اخلاقيا بان الغايات الطوباوية ، يبررها تطبيق اية وسيلة ، وبالتالي افضى مسعى النظام وقيادة حزبه في السيطرة المطلقة الى قوة متهورة تهدف لخضوع الفرد الى السلطة الكاسحة للقائد الضرورة والى درجة كان انهيار النظام أمرا مقضيا .

الأمية المقنعة

د. محمد الربيعي

«ليس الجهل، لكن الجهل بالجهل هو موت المعرفة» - ألفريد نورث وايتهيد .

ذا النوع من الأمية يهددنا جميعاً ، إنها ليست الأمية التقليدية بمفهومها المتعارف عليه حيث لا يستطيع الشخص القراءة والكتابة، اننا نعيش اليوم تحت تأثير خطير من هذا الشكل الجديد من الأمية، وفقا للمفهوم المتعارف، «يُعامل الشخص البالغ من العمر سبعة أعوام فما فوق، والقادر على القراءة والكتابة بفهم بأي لغة، على أنه متعلم»، الا اننا نشهد الآن شكلاً من أشكال الأمية يتسلل إلى أولئك المتعلمين .

اليوم، تحت تأثير العولمة «العالم قرية صغيرة» والتقنيات الرقمية والثقافة البصرية السائدة، يبدو اننا نقرأ (ونرى) بفهم أقل؟ هذا الشكل الجديد من الأمية له علاقة بنواقص معينة في الفهم ، القراءة أكثر من مجرد رؤية الكلمات او حفضها. انها امر يتعلق بفهم الكلمات، حول اكتشاف وبناء المعنى حيث انه لا يتم جمع معنى الكلمات التي نقرأها من القواميس وحدها. اننا نحتاج الى الفهم لإدارة مهام الحياة اليومية التي تتطلب مهارات قراءة تتجاوز المستوى الأساسي بحيث تمكننا من المشاركة في جميع الأنشطة التي تتطلب معرفة القراءة والكتابة من أجل الأداء الفعال للمجتمع وأيضاً لتمكيننا من الاستمرار في استخدام القراءة والكتابة من أجل تطويرنا الشخصي وتطوير مجتمعنا .

ربما تكون الامية المقنعة أخطر أنواع الأمية وأكثرها تدميرا. لقد ذكرت في مستهل سؤالك مصطلحات كالامية الاكاديمية العلمية والامية المنهجية الفكرية والامية التقنية والامية الثقافية، وهي التي لا نمتلك فهم وإدراك جيدان للمشاكل المرتبطة بهذه الأنواع من الأمية. فإذا ما لاحظت أفرادا أميين غير متعلمين واميين وظيفيا، فأنت على دراية بالإحباط وخيبة الأمل الناجمة عن افتقارهم إلى معرفة القراءة والكتابة. هؤلاء الأفراد يدركون مشكلتهم وكثيرا ما يعزون فشلهم الى هذه المشكلة وهذا ما يعرف ويعترف المجتمع بها ، ومع ذلك، هناك نوع آخر من الأميين وهم الافراد الذين يمكن أن يكونوا خطيرين ومدمرين بسبب نوع الأمية لديهم وهي ما اسميتها بالامية المقنعة وانا احب بتسميتها بالامية المختبئة ومن يتصف بها اسميه بالامي المختبئ، التسمية ليست بالمهمة وما يهم هو ان الأميين المقنعين يجهلون أميتهم. أميتهم مخفية عن أنفسهم. ولأنه لم يتم التعرف عليهم مطلقا فهم مخفيين عن الآخرين أيضا، الأميين االمقنعين يجهلون جهلهم. لا يعرفون أنهم لا يعرفون. إنهم لا يفهمون تماما المعلومات والأفكار التي يتم تلقيها أو دراستها أو تطبيقها ولا يدركون أنهم لا يفهمون، تقوم أفعالهم ومشاعرهم ومعتقداتهم على افتراضاتهم وأفكارهم ومفاهيمهم الخاطئة غير المعروفة. يمكن أن تتراوح مشاكل ونتائج كونك أميا خفيا من الهزل إلى الكارثة .

من هو الامي المقنع؟ هناك مثالين مختلفين عن الامي المقنع، الأول هو الفرد الذي يعاني من اضطراب في منهجية التفكير من ناحية، وقصور الفكر الجدلي من ناحية ثانية مما يجعله غير قادرا على الفهم بنوع من العجز يدفعه أحيانا الى اطلاق الاحكام المسبقة والاراء المتسرعة والادعاء بالقدرة على حل المشاكل دون ان يجشم نفسه عناء الجهد الفكري لتحليل الواقع وفهمه. والمثال الثاني يكمن في الجهل الوظيفي كموظف المكتب الذي لا يعرف الأنظمة واللوائح التي تحدد وظيفته ولا يعرف واجباته، او الطبيب الذي يصف لك عدد من الوصفات لا علاقة لاي منها بمرضك، او الميكانيكي الذي «أصلح» سيارتك ثلاث مرات لنفس المشكلة .

تظهر المشاكل التي تسببها الأمية المقنعة في القوانين التي لم تدرس مضامينها، او المنتجات التي لم تكتمل صناعتها، او الوظائف سيئة الأداء، او «الثقافة» الضارة. نحن بحاجة إلى مواجهة الحقيقة الصارخة المتمثلة في أن المشكلات التي غالبا ما توصف بأنها مشكلات «الإنتاج» أو «الجودة» أو حتى مشكلات «القهر والتسلط» قد تكون

في الواقع مشكلات تعليمية ، علامة التعليم الحقيقي هي القدرة على تكوين افراد متعلمين ومثقفين وإنتاج منتجات عالية الجودة بكميات كبيرة. الأمية المقنعة تمنع الإنتاج الجيد مهما كان مجال العمل، وهي كنتيجة لفقدان التعليم الحقيقي الذي يمكنها ان تؤدي الى حظر تدفق الأفكار في أي مجال تعليمي بطريقة تؤدي بدورها إلى قمع المزيد من الفهم والى تكوين افراد يمكن وصفهم بأنهم اميين مقنعين .

لربما من الصعوبة تصور وجود أساليب فاعلة لمكافحة هذه الظاهرة في ظل الانتشار السريع لوسائل الاتصال والحسابات الشخصية وصفحات التواصل التي حولت المثقف والمتعلم الى ممارسين لهواياتهم عبر الرسائل الفيسبوكية والتغريد وانغمارهم في حوارات وهمية وقضايا عامة، بالإضافة الى انتشار الفساد الإداري والمالي والذي يؤدي الى استغلال الموظف لموقعه وصلاحياته للحصول على مكاسب ومنافع غير مشروعة وبدون الحاجة الى بذل جهود إضافية للتعلم واكتساب المعرفة والخبرة، مع ذلك، يكمن أسلوب طويل المدى لايقاف انتشار الظاهرة في التعليم المستمر مدى الحياة والذي يهدف الى الحصول على خبرات تعليمية دون ربطها بعمر محدد او فترة زمنية معينة او مرحلة دراسية ويزيد من الثقة الشخصية عند الفرد ويشجع على تعزيز دور المشاركة الاجتماعية عنده، بالإضافة الى بناء الشخصية المتكاملة وتفعيل الفعل الثقافي الجاد والمستنير وتشجيع التفكير النقدي في المدارس والجامعات والذي يساعد في تعزيز قدرة الدماغ على التحليل المنطقي، من خلال دعم مهارات الافراد الشخصية المرتبطة بالفهم .

حقوق الإنسان في العراق وضعف النشاط الإعلامي

سالم روضان الموسوي

عندما تشكلت المفوضية العليا لحقوق الإنسان بموجب القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٨ استبشر الجميع خيراً لان وجودها على وفق ما رسم لها القانون من أدوار كان سيشكل قفزة حقيقية في حماية حقوق الإنسان من الاعتداء والنهوض بقيم وثقافة الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية في المجتمع،

لكن خلال فترة عمل المفوضية منذ تشكيلها لم نلمس أي تطور تجاه سلوك السلطة القابضة على مقدرات البلد ولم نرى ذاك النشاط الإعلامي الذي يغطي الخروق تجاه الحقوق ، وعند العودة إلى الموقع الالكتروني للمفوضية لا نجد فيه سوى تقارير الرقابة والرصد وتلقي الشكاوى، مع التنويه إلى أن هذا الموقع قد لا يعلم به المواطن العادي الذي شغلته عنه هموم الحياة والسعي وراء رزقه الذي يكاد لا يحصل عليه أحياناً، ونحن لا نغمط دور المفوضية في عملها لكن ندعو إلى مساندتها في تحقيق أهدافها التي وردت في قانون تشكيلها حيث رسم القانون أهدافها في المادة (٣) التي جاء فيها الآتي (ولا- ضمان حماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان في العراق. ثانياً- حماية الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور وفي القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل العراق، ثالثاً- ترسيخ وتنمية وتطوير قيم وثقافة حقوق الإنسان.) ومن هذه الأهداف أمور إجرائية لابد للمفوضية من القيام بها وأهمها ضمان حماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان في العراق، لكن ما نراه من دور للمفوضية يكاد يقتصر على الرصد والرقابة، وهذا وحده لا يكفي إذا ما علمنا أن التقارير ترفع إلى مجلس النواب الذي نعتقد بأنه هو من كان السبب في عدم تشريع القوانين التي تعزز من حقوق الإنسان الواردة في الدستور النافذ لعام ٢٠٠٥، أو ممارسة دوره الرقابي، كما لاحظنا في آخر تقرير صدر لها عن واقع حقوق الإنسان في العراق والمنشور في موقعها، بأنها شخصت الخروق وكما ورد فيه عدد الشكاوى التي تلقتها المفوضية بما يقارب (٢٠٠٠) ألفي شكوى أو أكثر بقليل وعلى وفق ما ورد في تقرير المفوضية لعام ٢٠١٩ المرفوع إلى مجلس النواب، لأن من مهام المفوضية إشعار مجلس النواب و حقوق الإنسان في العراق، لكن هل فعلاً هذا العدد هو ما يمثل عدد الخروق فقط أم انه لا يكاد يذكر نظراً للواقع الراهن، لأن جميع المبادئ التي وردت في الدستور النافذ تكاد تكون قد اعتدى عليها من هو في السلطة ومن هو خارجها ولكن من المدعوم بنفوذ رجالاتها، فهل يكفي أن نرصد ونخطر مجلس النواب، أرى أن هذا الدور هو الجزء الأيسر من مهام المفوضية لأن مهامها الكبرى تكمن في حماية الحقوق على وفق ما ورد في المادة (٣/ثانياً) وهذه الحماية لا تقف عند الرصد وتلقي الشكاوى وإنما لابد من إجراءات أخرى ومنها تسخير الإعلام لفضح هذه الخروق والجهات التي تقوم بها وتسمى الأمور بمسمياتها كما على المفوضية أن تستحدث برامج تلفزيونية بالتعاون مع القنوات الفضائية يخصص لتلقي الشكاوى مع عرض مضامين حقوق الإنسان والتثقيف عليه وجعله منبراً لفضح الجهات التي تخرق هذه الحقوق والاهتمام بالرأي العام وتسييره باتجاه توفير الحماية لتلك الحقوق التي ناضل الشعب من أجلها وعلى وفق ما ورد في ديباجة الدستور بأنه يسعى لتحقيق تطلعات الشعب العراقي في المساواة وعلى وفق الآتي (نَحنُ شَعْب العراقِ الناهضِ تَوَّاً من كبْوَتِه، والمتَطلعِّ بثقةٍ إلى مستقبلِهِ من خِلالِ نِظامِ جُمهورِيٍ إتحادي ديمقْراطي تَعْددُّي، عَقَدَّنا العزمَ برجالنا ونسائنا، وشُيوخنا وشبابنا، على احْترامِ قَوَاعدِ القَانُون، وَتحقيقِ العَدْلِ وَالمساواة، وَنَبْذِ سِياسَةِ العُدوان، والاهْتِمَام بِالمَرْأةِ وحُقُوقِهَا، والشَيْخِ وهُمُومِه، والطِفْلِ وشُؤُونه، وإشَاعَةِ ثَقَافةِ التَنَوعِ، ونَزْعِ فَتِيلِ الإرهاب) ، كما أن قانون المفوضية قد ألزمها بعقد المؤتمرات والندوات وهذه يجب أن لا تقتصر على الدراسات التنظيرية وإنما يجب أن تكون منابر لتلقي الشكاوى بشكل مباشر من المواطن بمعنى الذهاب إليه في داره ومنطقته لا أن ننتظره أن يقدم و الشكوى عن خرق ما، كذلك عليها أن تنشر في جميع وسائل الإعلام نتائج الشكاوى التي حركتها تجاه الخروق التي علمت بها وأن توضح ماهية هذه الخروق وأن لا تكتفي بالمخاطبات الورقية المخفية عن أنظار المجتمع لأن الشكوى وإن تعلقت بشخص ما إلا أنها تتعلق بالمجتمع عندما يتم خرق الحقوق والمبادئ الواردة في الدستور ، وأضرب مثالاً على ذلك أحوال المتظاهرين ضد الفساد السياسي والإداري والمالي وعدد الضحايا الذين وقعوا من جراء قمع السلطة وكذلك الخارجين عن القانون، فان المفوضية يجب عليها أن تعلن للجميع وبالأسماء هؤلاء الضحايا وما آل إليه مصيرهم، حيث علمت بأن أحدهم تم الحكم عليه بالحبس لأنه خرج في التظاهرات وانتقد أداء المؤسسة التي يعمل فيها وإنه توفي أثناء قضاء محكوميته في أحد سجون العاصمة بغداد مع أنه من أهالي محافظة واسط وبسبب نقص الرعاية الصحية، وكان على المفوضية أن تراقب مثل هذه الحالات وأن تعلنها للجميع عبر وسائل الإعلام وهذا من صميم واجبها في قانونها على وفق ما ورد في المادة (٤/سادساً/ب) التي جاء فيها الآتي (عقد المؤتمرات والندوات والفعاليات الفنية والاجتماعية وإصدار النشرات والمطبوعات وإعداد البرامج الإعلامية للموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان)، ونشاط أعضائها الإعلامي المنفرد وإن كان له حضور في الساحة وبين الجمهور فانه لا يلبي الطموح لأننا بحاجة إلى عمل مؤسسة متكامل يكون عين الشعب المبصرة ويده التي تعالج الجروح، وأتمنى أن يكون للمفوضية شأن في متابعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية لأن كل هذه الأوضاع ذات صلة وثيقة بحقوق الإنسان، وأن تقدم الحلول العملية للاستعانة بأهل الخبرة من اقتصاديين وأطباء ومهندسين وغيرهم، والابتعاد عن التعميم والتوصيف، لأن ثقة الجمهور بها سيمنحها وسيمنح الجمهور ذاته الأمل بالنجاح في أداء مهامها، أما التعلل بضعف مواردها البشرية والمادية لا يعفي من اللجوء إلى الجمهور لمساندتها عبر منظماته المجتمعية وتجمعاته البشرية ذات الحضور الفاعل في الساحة العراقية .

الخصخصة وتأثيراتها السلبية على الشعب العراقي

فلاح أمين الرهيمي

يبدو أن البعض من الباحثين الاقتصاديين والوزراء العراقيين يحملون الأفكار الليبرالية التي تدعو إلى الخصخصة متأثرين بها ويعكسون ويترجمون أفكارهم على اقتصاد السوق والخصخصة كما تعتبر أحد شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وعملية تعويم الدينار العراقي مقابل رفع الدولار تعتبر أحد شروطها .

ما هي الخصخصة ؟

الخصخصة تعني نقل ملكية أو إدارة النشاط الاقتصادي أما جزئياً أو كلياً من القطاع العام إلى القطاع الخاص وتعتبر عكس عملية التأميم وهدفها تحرير السوق وعدم السماح للدولة التدخل به وهذا ما يتعلق بالمفهوم الاقتصادي للخصخصة، أما بالنسبة للمفهوم السياسي فالخصخصة تدعو إلى اختزال دور الدولة ليقتصر على مجالات أساسية كالدفاع والقضاء والأمن والخدمات الاجتماعية .

الخصخصة والاقتصاد العراقي :

يعتبر العراق من أهم مصادر الطاقة في العالم لما يمتلكه من ثروة نفطية كبيرة لذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتلاله والسيطرة على هذا المصدر المهم فكان لها ذلك بعد احتلال العراق من تلك الدولة عام/ ٢٠٠٣ وتعيين (بول بريمر) حاكماً مدنياً على العراق الذي تبنى توجهاً اقتصادياً في تحرير الاقتصاد العراقي وتحويل نشاطه إلى القطاع الخاص والاستثمار العالمي وهو نفس التوجهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتوجهات للمؤسسات المالية والنقدية الدولية حسب اقتصاد السوق الحرة .

لقد جاء هذا التوجه بحجة ما تعرضت له القطاعات الصناعية والزراعية من دمار وخراب نتيجة الحروب المدمرة التي قام بها النظام الدكتاتوري والحصار الاقتصادي الذي فرض على النظام البائد من قبل دول العالم وما تعرضت له المعامل ومنشآت الدولة العراقية المختلفة من عمليات سلب ونهب والمديونية الواسعة على العراق وخاصة لدولة الكويت بسبب احتلالها من قبل نظام صدام حسين ، والملاحظ أن السياسات التي قامت بها الحكومات المتوالية على العراق بعد عام/ ٢٠٠٣ ابتداءً من مجلس الحكم والجمعية الوطنية حتى مجلس النواب المنتخب وكذلك القوى السياسية المتمثلة بالأحزاب الإسلامية والتيارات القومية أخذت على عاتقها الترويج للخصخصة لاقتصاد العراق بحجة عدم قدرة القطاع العام على تلبية حاجة الدولة على رفد الموازنة العامة نتيجة تهالك وانهيار القطاع العام وخاصة الصناعي منها وكذلك تجنب المديونية الخارجية مما سبب كثير من الأضرار والآثار الخطيرة التي ساعدت في الإسراع في تدمير القطاع العام وفتح الأبواب على مصراعيها أمام الشركات الأجنبية المهيمنة على ثروات العراق .

أما القوى المستفيدة من هذه العملية هو مفهوم الخصخصة والجهة المستفيدة هي القوى الرأسمالية التي تمتلك المال والتي باستطاعتها الاستحواذ على المصانع والمعامل بكل سهولة بمساعدة السلطة الحاكمة التي سوف تكون الحارس لمصالح القوى الرأسمالية على حساب مصالح الشعب والقوى الكادحة والفقيرة ومن خلال ذلك تستطيع القوى المتنفذة في الحكومات العراقية على إيجاد وصفات جاهزة لاقتصاد العراق تستطيع من خلاله الإثراء الفاحش من خلال الفساد الإداري وبالمقابل سوف تكون الجهة المتضررة هي الغالبية من أبناء الشعب أما الآثار السلبية لهذه العمليات على الاقتصاد العراقي هي آثار اجتماعية لشريحة كبيرة من أبناء الشعب العراقي نتيجة خصخصة القطاع العام ومنها رفع الدعم الحكومي عن الأكثرية من الفقراء والمحرومين من أبناء الشعب ومن السلبيات الأخرى الفساد الإداري والتفسخ الخلقي وكذلك تؤدي إلى البطالة والفقر والجوع والحرمان وتعاط المخدرات وظهور العصابات والمافيات وتجارة السلاح وخير دليل على ذلك ما حصل في الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية بعد تفكك دولهم وخصخصة القطاع العام في تلك الدول .

التبكير في الدعاية والتحضير

سعد العبيدي

بعد التأكد من أن موعد الانتخابات المقبلة قد استقر في العاشر من الشهر العاشر المقبل، شرع البعض من السياسيين للتحرك صوب التحضير الى هذه الانتخابات كل بطريقته الخاصة وحسب امكانياته المتيسرة.

وهنا لا بد من القول أن للجميع حق التحرك، لكنه حق يفترض أن يكون مقيداً على وفق السياقات والأعراف الديمقراطية التي تسمح بالتحرك من جهة وتبعاً لضوابط التحرك الصحي التي وضعتها الحكومية في عموم البلاد .

والملاحظ على هذا التحرك الذي حصل أخيراً أنه تحرك وكأنه من النوع المستعجل، المخل بضوابط التباعد الاجتماعي الذي حددته الدوائر الصحية الحكومية للحد من انتشار وباء كورونا الفتاك. إذ تحرك أصحاب كتل توجهوا الى الموصل دعوا شيوخ عشائر لها ومواطنين من أبنائها، جلسوا معهم أقاموا لهم ولائم وتجمعات ثم تصافحوا وقبلوا وتقابلوا من أجل ترطيب الأجواء والتهيئة لكسب أصوات لما بعد ستة أشهر من الآن .

إن هذا التحرك المبكر وفضلا عن مخالفته تعليمات الدولة وضوابطها الصحية، فهو من النواحي النفسية وحسب قوانين الأثر غير مجد لضمان أصوات المستهدفين بعد فترة زمنية تحسب ليست قليلة، يمكن أن تتخللها تحركات لآخرين يقيمون هم أيضاً الدعوات ويمنحون العطايا والهبات، ويقدمون الوعود والمال ويعانقون بمشاعر ود ليست صادقة.

إن التبكير الصحيح في مجاله والأكثر عقلانية هو التحرك لإعداد برامج انتخابية تلائم وضع العراق وظروفه الصعبة، قابلة للتطبيق، وطرح وجوه جديدة لم يثر من حولها لغط ولم تتهم بقضايا فساد، وبعكسه سيبقى المجتمع العراقي يدور في دائرة المحاولة والخطأ يكرر الأساليب ذاتها والأخطاء ذاتها، وتكرار من هذا النوع لا يبني دولة العراق التي يريد أهلها المتعبون بناء لها يليق بماضيهم العريق وحاضرهم المشرق.

البطاقة التموينية ومفهوم الأمن الغذائي

حيدر عبد الامير الغريباوي

تعد مسألة البطاقة التموينية من أهم المواضيع التي لها تماس مباشر بحياة الناس لأنها خط الدفاع الأخير للمواطن قبل الوقوع في دوامة الفقر على المستوى المعاشي، وتواجه في الوقت الحاضر مسألة البطاقة التموينية تحديا مهما من خلال تزايد المطالبات لإصلاحها وجعلها أكثر استهدافا للفقراء، وبدوره يعد الامن الغذائي ركيزة مهمة للأمن الوطني ولابد من اخذ التحوطات اللازمة لمواجهة مشكلة النقص في الإنتاج وانتهاج سياسة الاعتماد على الذات وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية خاصة الحبوب واستخدام الطرق العلمية الحديثة لرفع المستوى الإنتاجي الزراعي وتأمين مدخلات النتاج واتباع السياسات الزراعية التي من شأنها تطوير زيادة كمية مخرجات الإنتاج بعد تطوير البنى الانتاجية ودراسة الاسباب التي تؤدي إلى تدني الانتاجية وتحقيق وتائر سريعة في رفع معدلات الغلة للمحاصيل الأساسية.

حيث يعد نظام البطاقة التموينية في العراق أحد نظم الإعانات الاقتصادية الحكومية غير المباشرة، تم تطبيقه في نهاية عام ١٩٩٠ يحصل بموجبه كل فرد عراقي على سلة غذائية شهرية تقدر عدد سعراتها حوالي ٢١٥٠ سعرة حرارية لكل شخص يوميا، لقد استطاع هذا النظام تطبيق مبدأ العدالة المطلقة بتوزيع المفردات الغذائية خلال فترة الحصار الاقتصادي، وتحقيق الأمن الغذائي، بالحد من حدوث مجاعات.

ثلاث مفردات

الا ان وبعد ٢٠٠٣ تضاءلت المفردات التموينية مقتصرة عل ثلاثة مفردات رز - سكر - زيت فانخفضت السعرات الحرارية بما يعادل ١٥٤٩ سعرة /يوم/فرد مما يشكل عجزاً غذائيا للأشخاص غير القادرين على تأمين الغذاء من مصادر بديلة .

ورغم ذلك تشكل البطاقة التموينية في العراق أهمية كبيرة وذلك لاعتماد فئات عديدة عليها حيث عدت البطاقة التموينية صمام الأمان في دعم الأمن الغذائي للاسرة والمجتمع العراقي ككل، لتوفيرها الحد الأدنى من ذلك الأمن سواء في ما قبل أحداث ٢٠٠٣ رغم أن هذه البطاقة في أحيان كثيرة أصبحت تبديد لموارد الدولة العراقية لكونها لم تساهم في تحسين او تطوير مستوى المعيشة للفرد العراقي بالاخص بعد حدوث المتغيرات الاقتصادية الجديدة التي حصلت في العراق وبروز الاهمية عن مدى جدوائية هذه البطاقة من عدمها، خصوصا بعد تطبيق العراق لبنود الاتفاقية المعقودة بينه وبين صندوق النقد الدولي والمتضمنة خطة شاملة للإصلاح الاقتصادي واعادة هيكلة الاقتصاد العراقي لضمان تحول سلس وسليم نحو اقتصاد السوق، وايجاد النماذج البديلة لابعاد حالات التلاعب للحفاظ على استمرارية عمل البطاقة التموينية، بشكل أساسي لأولئك الفقراء الذين ينظرون الى تلك البطاقة باعتبارها الملاذ الآمن وحصنهم الاخير لمواجهة الارتفاعات المستمرة في الأسعار .

من جانب آخر فأن الامن الغذائي هو مقدرة البلد على تامين المواد الغذائية الاساسية اللازمة لتغذية السكان بشكل تلبي الاحتياجات الضرورية والاساسية لنمو الانسان وبقائه في صحة جيدة فضلا عن انه لابد من توفير مخزون من المواد الغذائية الأساسية تستطيع الدولة اللجوء اليها عند حدوث كوارث طبيعية تحد من انتاج الغذاء او في حال تعذر الحصول على المواد الغذائية التي تنقصها عن طريق الاستيراد من الخارج كما حدث للعراق ابان الحصار الاقتصادي خلال عقد التسعينيات .

هناك اعتقادا سائدا لدى الناس يساوي ما بين "البطاقة التموينية" ومفهوم "الأمن الغذائي". بل ان الكثيرين يعتقدون ان البطاقة التموينية في العراق هي الشكل الأمثل لتحقيق الأمن الغذائي؟ في حين أن اللجوء الى استخدام برنامج البطاقة التموينية هو إجراء وقتي يُلجأ إليه في الأزمات والكوارث التي تؤدي الى تعطيل، او تشويه، سوق الغذاء المحلي، مما يمنع المواطنين، وخاصة ضحايا المناطق المنكوبة، من الحصول على كفايتهم من الأغذية وقد يتم توسيع نظام البطاقة ليشمل الفقراء والمهمشين والعاطلين عن العمل، من غير القادرين على الحصول على الحد الادنى من الغذاء في ظروف استثنائية.

لذا تتجه الدول في تخطيطها الاقتصادي الى رسم سياسة تدعم بها الغذاء عن طريق تطوير الزراعة أو رصد مبالغ لاستيراد الغذاء الذي يكفي لسد الحد الادنى للطاقة الغذائية لكافة شرائح المجتمع

إذا علمنا بأن منظمة الأغذية والزراعة الدولية فاو ترجح ان الدول الأعضاء التي تخصص عشرة بالمئة ١٠ بالمئة من ميزانيتها السنوية للإنتاج الزراعي، فإنها ستكون قادرة على تحقيق أمنها الغذائي، وهذا يوضح حجم الفجوة الهائلة في المقاربة المتبعة في العراق لقضية الأمن الغذائي مقارنة بالمقاييس الدولية. للمقارنة فقط فإن تخصيصات ميزانية منذ عام ٢٠١١ الى ٢٠١٩ لقطاعي الزراعة والموارد المائية في العراق هي أقل من إثنين بالمئة ٢ بالمئة مما يعكس ضآلة التخصيصات وعدم الاهتمام بهذا القطاع وهذا اقل من المعدل العالمي في الدول النامية والبالغ خمسة بالمئة ٥ بالمئة .

ان الدعوة إلى التفريق بين "الحصة التموينية" كإجراء وقتي إغاثي ومفهوم "الأمن الغذائي" غير نابع عن نظرة استعلائية، او رغبة في حوار نخبوي، او ترفا بقدر ما هو نابع من إدراك للأولويات الوطنية والمصلحة الوطنية العليا.

تلبية احتياجات

فالأمن الغذائي حالة تتحقق بشكل دائم عندما "يحصل جميع المواطنين، في جميع الاوقات، على غذاء كاف ومأمون ومغذّ لتلبية احتياجاتهم التغذوية، وأفضليته الغذائية ليعيشوا حياة نشطة وصحية" وليس في قيام الحكومة بتوزيع مواد غذائية عليهم. فالمواطن الذي "يخلق" غذائه بنفسه، ويحصل عليه بالعمل والجهد، يكون اكثر احساسا بالعدالة، و بقيمة انتمائه الى وطن يمنحه فرصة الشعور بالكرامة كمواطن منتج وفعال في مجتمعه .

ولكي يمكن أن تكون استراتيجية الامن الغذائي في العراق ممثلة في البطاقة التموينية ينبغي أن تحقق البعد الاقتصادي منها من حيث قدرتها على إمداد الحجم الكلي للسكان بالمواد الغذائية فضلاً عن قدرتها على الاحتفاظ بـ خزين ستراتيجي للأمد القصير .

فضلاً عن امكانية استثمار الفرص المتاحة لإنتاج الغذاء، وتصدير الفائض منه، لاستيراد سلعٍ غذائيةٍ لا يمكن إنتاجها محلياً، وايلاء المحاصيل الصناعيّة المحاصيل الزيتيّة ومحاصيل البنجر وقصب السكر والاستراتيجية كالحنطة والشعير الاهمية المطلوبة لتعزيز نسبة الأمن الغذائي في منتجات هذه السلع، فضلاً عن تعزيز التعاونَ مع الدولِ المتشاطئةِ مع الانهرِ المشتركة للعراق، كسوريا، وتركيا، وايران، تطوير الإنتاج الزراعي تتطلب تأمين كميات مستقرة من المياه، لاسيما في مواسم الجفاف، اذ ان نقص الحصة المائية من مصدر التغذية من تلك الدول مجتمعة شكل عائقاً يمس احد مفاصل تأمين الغذاء المتمثل بالعملية الزراعية خصوصا في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق.

من خلال ما تقدم يمكن وضع عدد من الخيارات المتاحة أمام صانعي القرار لغرض وضع هذا البرنامج في المسار الصحيح كي لاتضيع الجهود او تتبدد الأموال في تخصيصات البطاقة التموينية بما ساهم في زيادة نمو الاقتصاد القومي وتحقيق الأمن الغذائي .

من خلال زيادة الاحتياطي الاستراتيجي من السلع والتي تساهم في توفير السلع بكميات كبيرة في الأسواق وعدم حدوث أي أزمات أو زيادة في الأسعار.

التحالف العابر وآفاق الحل

محمد حسن الساعدي

مع اقتراب العراق من الانتخابات المبكرة، والتي يتوقع أن تكون مفصلية، فهي سترسم خارطة وملامح العراق الجديد، وربما تنجح في الانتقال به الى مرحلة تنجح في وضعه على سكة الاستقرار والهدوء..

كما لهذه الانتخابات من مدخلات متعددة، فبالتاكيد سيكون لها مخرجات، او استشراف يتوقع ان يصاحبها.. فهناك قوى ستنتهي الى الاضمحلال في، قبالها ستكون هناك قوى صاعدة تتصدر المشهد السياسي برمته.. وعلى الرغم من التراجع الي سيصيب هذه القوى السياسية، بسبب الصراعات السياسية والاستهداف المبرمج لها، الا انها ستحظى بفرصة تاريخية إذا ما احسنت استثمارها وبالشكل الصحيح.. على الرغم من جميع هذه المتغيرات البينية، التي ستصاحب عملية الاقتراع، الا ان هناك سؤالاً مهما يطرح نفسه؛ في حال أجريت الانتخابات بموعدها المحدد، وانتهت هذه الفعالية الانتخابية من دون ان تحمل معها التغيير المنشود، كما يتوقع بعض المحللون المتشائمون، وربما لن تنجح في إزالة الاحتقان واستعادة ثقة المواطن بنظامه السياسي الديمقراطي، فكيف سيكون موقف القوى السياسية، المتصدرة للمشهد السياسي عموماً حالياً؟

واهم من يظن أن الحل الامثل لهكذا ازمة، هو بتفكيك النظام السياسي او تغييره.. فهذا امراً يصعب تطبيقه، مع كل هذه التعقيدات من حيث المكونات السياسية والمذاهب والقوميات، والتي تريد ان تجد نفسها ومكانتها في هذا النظام، وربمايكون من الاسلم التوجه نحو تشكيل تحالف عابر للمكونات، يأخذ على عاتقه حمل الهوية الوطنية لا المذهبية القومية.. ويمثل الجميع ويكون قادراً على ردم الهوة بين الجمهور والنظام السياسي، ويمكن أن يكون النواة الأولى لتشكيل مثل هذه التحالفات، والتي بالتاكيد ستكون قادرة على تغيير معالم التحالفات القادمة، وعلى اساس فكرة الحكم والمعارضة..

من خلال تحالف قوى سياسية عابرة للمكونات والمذاهب، وتشكيل تحالف يتبنى الحكومة وحقائبها، ويبتعد عن توزيع المناصب على اساس المكوناتية ، بل يعتمد الكفاءة والنزاهة، بعيداً عن الضغوط الحزبية والفئوية، التي تمارسها تلك الكتل من اجل مصالح وعقود(كومشنات) وأموال طائلة مهربة الى الخارج ،أو استهدافها في شراء الذمم في اي انتخابات تجري لاحقا..

أن التحالف العابر سيكون مثابة للقوى السياسية من جميع المكونات، فهو نقطة التقاء لجميع هذه القوى، ضمن مشروع متفق عليه، وحتى المختلفة مع النظام السياسي، ربما ستجد هذا التحالف فرصة للتعبير عن نفسها وارادتها، خصوصاً مع انبثاق قوى جديدة من داخل حراك تشرين، والذي يراقب الجميع مدى قدرته على التمثيل السياسي في المرحلة القادمة..

من شأن هذا التحالف ان يكون حافزاً، لتشكيل تحالفات اخرى بنفس الهيأة والتشكيل، بحيث يكون التنافس بين هذين التحالفين، شريفاً وبما يحقق مطلب الجمهور ككل بغض النظر عن هويته القومية أو المذهبية، والذي بالتاكيد سيحظى بتاثير أكبر في البرلمان، من حيث قدرته الحصول على الاغلبية البرلمانية، والتي ستؤهله لتشكيل الحكومة القادمة، ويكون مرتاحاً في اختيار رئيس الحكومة أو فرض رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان، ويمتلك القدرة لإحداث تغيير كبير على النظام السياسي، وإجراء التعديلات المناسبة على الدستور، وبما يحقق طموح ومتطلبات الشعب العراقي، وفي المقابل فأن الجمهور سيجد نفسه مرتاحاً جداً في اختياره، بعيداً عن التأثير الحزبي أو القومي أو حتى المذهبي، في اختيار ممثليه في البرلمان القادم.

أن هذا المشروع إذا ما كتب له النجاح،فانه سيكون إنجازا سياسياً كبيراً في صلب المبادئ العامة، والتي يتفق عليها جميع العراقيون ،وأهمها المواطنة بين جميع مكونات الشعب العراقي، والسعي الجاد من أجل تشكيل حكومة قوية قادرة على إنهاء تفرد الاحزاب، والسعي الجاد من أجل تقديم الخدمات، الى جانب كونه سيكون نواة الحل لاكبر المشاكل وأعقدها..

إن هذا التحالف سينهي معادلة المكانة السياسية و النفوذ، الذي تتمتع بها بعض القوى السياسية، ويجعلها بعيداً عن مرمى المساءلة القانونية في ملاحقة قضايا الفساد الاداري والمالي، وتكون تحت طائلة الملاحقة دون وجود حصانة سياسية لهذه الكتلة او تلك، والسعي الجاد من أجل حل المشاكل والتحديات،بحلول ناجعة وليست حلولاً ترقيعية، لذلك فان مثل هذا الحل يمثل إجراء عملية جراحية ستكون حلاً للموت السريري الذي تعاني منه العملية السياسية والنظام السياسي ككل.

على الجميع الاعداد والاستعداد، واستثمار هذا الوقت والفرصة من أجل تهيأة البلاد لحل نهائي وناجع، ويكون التنافس فيه لخدمة العراق وشعبه على اساس المواطنة، و المشروع السياسي الجديد والذي بالتأكيد سيكون وطنياً بامتياز .

تداعيات قرار تخفيض سعر الصرف

ابراهيم المشهداني

من الواضح آن آخر الابتكارات الحكومية للتخلص من المأزق الاقتصادي المتأتي من تراكم السياسات الاقتصادية الفاشلة هو اللجوء إلى تخفيض سعر الصرف للدينار العراقي من قبل البنك المركزي بناء على طلب وزير المالية سعيا لتحقيق وفرة مالية قدرت ب ٦ مليارات دولار أي ما يعاد ٨ تريليونات تمهيدا لسد العجز في الموازنة السنوية لعام ٢٠٢١.

لقد كان لتخفيض سعر الصرف بنسبة ٢٣ في المائة أثره على نسب انخفاض قيمة الرواتب بنسب ٢٥ في المائة. وكان الأجدر بالحكومة قبل اللجوء إلى اجراءات تخفيض قيمة العملة الوطنية القيام بإصلاحات هيكلية تهدف إلى زيادة ايرادات الدولة والسيطرة على النفقات غير المنتجة والعديد من أوجه الخلل في السياسات الاقتصادية العامة التجارية والمالية والاستثمارية فضلا عن توافر جملة من العوامل منها حالة ميزان المدفوعات وتخفيض أسعار المستهلك وزيادة النمو الاقتصادي والتجارة وآثاره على الدين العام والثقة بالعملة الوطنية، والأهم من ذلك قدرة السياستين المالية والنقدية على مواجهة آثار التضخم. والحقيقة أن المزاعم الحكومية بأن خيار هذه السياسات المالية والنقدية انما جاء انطلاقا من الورقة البيضاء ولم تكن إلا لترميم الادارة المالية الفاشلة وليس اصلاح الاقتصاد المأزوم اصلا.

بيد أن هذه الاجراءات تتحول إلى كارثة حقيقية عندما يقتصر على مصدر واحد في تمويل الانفاق العام كما يجري حينما تلجا إلى الاقتراض الخارجي والداخلي في موازناتها السنوية لتمويل العجز الناجم في الاساس في المبالغة الصادمة في هذا الانفاق الذي تحول إلى حديقة خلفية يقطف ثمارها الفاسدون من سياسي الصدفة ومواليهم، فعلى سبيل المثال أن قانون الموازنة السنوية لهذا العام اتاح الفرصة لوزارة الكهرباء الاقتراض من ١٦ دولة وشركة وبنفس الوقت فان هذا الاجراء يؤدي في ظروف معينة إلى نقل الطلب على السلع والخدمات من الخارج بما له من انعكاسات على الناتج المحلي الإجمالي، وبذات الوقت تزداد الأزمة ويتحقق الانكماش ويقلل من قيمة المداخيل ويزيد من مؤشرات التضخم حيث تشير معطيات وزارة التخطيط إلى ان نسب التضخم وصلت إلى ٤ في المائة خلال العام فضلا عن تقليل الطلب الكلي وزيادة نسبة الفقر التي وصلت حسب احصاءات وزارة التخطيط إلى ٣٢ في المائة بسبب تداعيات كورونا وآثارها على اقتصاد متهالك، كما ان عدد الفقراء قد وصل إلى ١٣ مليون، وهذا العدد في تزايد في ظل الركود الاقتصادي وتزايد معدلات البطالة وانخفاض القوة الشرائية للمداخيل وارتفاع اسعار السلع الضرورية والادوية بنسب تزيد على ٢٣ في المائة التي تمثل انخفاض قيمة الدينار، يضاف إلى ما تقدم أن مبلغ التخصيصات لوزارة الزراعة بلغت ٣٠٠ مليار دينار مما يعرض هذا القطاع إلى أزمة حقيقية تنعكس أثارها على تعريض الأمن الغذائي إلى مخاطر حقيقية ومثل ذلك في قطاع الصناعة وكلا القطاعين يمثلان فقط ٩،٠ في المائة من اجمالي النفقات العامة مع انخفاض تخصيصات البطاقة التموينية بنسبة في المائة ٠،٥ في المائة من اجمالي النفقات العامة وبانخفاض ٤٨ في المائة عن تخصيصات عام ٢٠١٩. وقصارى القول فإن تخفيض قيمة الدينار العراقي قاد إلى دخول البلاد في مرحلة الانهيار الاقتصادي وإلى تعمق الازمة الاجتماعية التي يعيشها العراقيون ما لم تتخذ الحكومة العراقية التدابير الضرورية للاستفادة من الزيادة في أسعار النفط التي وصلت إلى ٦٨ دولار وترشيد توظيف هذه الزيادات باتجاه تنمية الاقتصاد الحقيقي والعدالة في توزيع الثروة من اجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي .

ان الحكومة مطالبة بمراجعة جدية لسياساتها الاخيرة بعيدا عن التصريحات الاعلامية المضللة التي لا تسمن من جوع، بل الجدية المقنعة بمحاربة حقيقية علنية للفساد والسيطرة التامة على المنافذ الحدودية وتصاعدية النظام الضريبي والحد من استيراد السلع غير الضرورية مع دعم المشاريع الصناعية القائمة في القطاع الحكومي واعادتها إلى وضعها الربحي واسترداد الأموال المسروقة والمهربة إلى الخارج أو التي تم غسلها في مولات ومشاريع تجارية ضخمة يمتلكها عمالقة حيتان الفساد.

الأنتخابات المبكرة
بين الواقع والخيال

د. على الخالدي

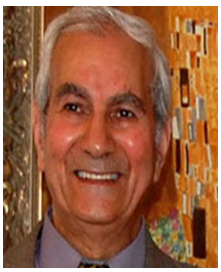

الأحزاب المتحاصصة حصلت على فرصة لن تتكرر أمامها خاصة بعد أن خبرتها الجماهير الشعبية طيلة ١٨ عاما من تسلطها على رقاب الشعب والوطن، و هي السيطرة على دولة غنية وشعب متسامح كريم. هذا لا يعني مناقشة ما مدى تماهي أجندات الاحزاب تلك مع أجندات المحتلين كما أنه ليس بابا لفتح نقاش حول هذه الاحزاب لتحويل العراق الى ركام من الجهل والفقر والخراب نتيجة فسادهم وسحتهم الحرام مع صمت وعدم تحرك المحتلين الذين يفرحهم هدم العراق وعدم نهوضة على ايدي من أختيروا لمواقع القرار ,تبقى الحقيقة أنه في كل يوم يمر دون حل، يصبح الدمار أكثر صعوبة لتعديله، والآن بعد أن أصبحت هناك إدارة أمريكية جديدة ، يجب أن تكون الحكومة العراقية قادرة على التعامل معها

المشكلة الكارثية الإولى التي خلقتها الأحزاب الحاكمة، هو فسادها عبر تبنيها نهج مقيت (المحاصصة الطائفية وإلإثنية) خالقة فجوة إقتصادية وإجتماعية مرعبة ، من الصعب أن نتخيل أنه في بلد يتمتع بثروات لو استغلت بشكل وطني لإزدهر الوطن، إلا أن ماناراه أن الفقراء أصبحوا أكثر فقرًا والأغنياء أكثر ثراءً ، الأمر المذهل هو أنه حتى قبل انتشار الوباء ، فإن أكثر من٣٣ ٪ من سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر ، وسترتفع النسبة بمعدل صاروخي، ذا إستمر حكم الاحزاب المتحاصصة. غالبية المتضررين هم من كبار السن، والشباب والخريجين الذين حرموا من التعيين. فلا زال العديد من العراقيين يتحملون وطأة الفقر التاريخي، واستمرار عدم المساواة الإقتصادية والإجتماعية بينما يتم إنفاق المليارات على بناء الأحياء السكنية المربحة والفنادق والقصور ومستوطنات بعض الدوائر الامنية الغير خاضعة للمسائلة القانونية .

المشكلة الثانية التي يرفض المتربعين على مواقع القرار هو تهميش وعدم الإعتراف بالاحزاب الوطنية الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني وشريحة الشباب التشريني المتنور ، التي تمثل الأغلبية الساحقة من الشعب، إذ ليومنا هذا، لم تتم دعوتها للإنضمام لمعالجة الاوضاع غير الصحية وتنهض بالتغيير والإصلاح ، إن الحكومات التي توالت لحكم العراق خلال ١٨ عام، كانت غير جديرة بالثقة وكان يجب تهميشها سياسيًا ، لقد حان الوقت لعراق اليوم التفكير في مستقبل أجياله القادمة، الذي لو بقت الاوضاع على ما عليه الآن لا يبشر بالخير ، طالما بقت مكونات الشعب العراقي العرقية، لم يتم دمجها في التيارات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية لأجل النهوض بمسؤولية التنمية .

هناك العديد من المشاكل الرئيسية التي تعايشت معها ألجماهير الشعبية، لم تجد الأحزاب الحاكمة حلولها، ناهيك عن إيجاد حلّ طويل الأجل، فهل بإمكان الحكومة التي ستفرزها الإنتخابات القادمة قادرة على بقاء المليشيات المنفلتة والتعامل معها وطنيا قبل وقوع انفجار مميت، لربما تتجه الأمور إلى انتخابات في موعدها الزمني، على الرغم من أن هناك من يريد تأجيلها، لابعد زمن ممكن مما يجعل إجراءها مع واقع الامور الحالية ضرب من الوهم .

لذا فنزاهة الانتخابات القادمة هي ضرب من الخيال والأحلام المسكنة التي ممكن أن تراود البعض في الظروف الحالية. إن ذلك ممكن عندما تسود الحاجة إلى نكرات الذات بعيدا عن مصالح نفعية متبادلة بين بعض اطراف العملية السياسية والشركاء، وإن لم تعالج وتوضع حلول صائبة لتحديات الواقع المعيشي والخدمي للجماهير، فلن تبشر الإنتخابات القادمة بخير ، سيما وإن أوليات إجراءها مع تواجد اكثر من ٣٠ مليشيا أغلبها ولائية، وغياب أسس الدولة الديمقرطية، التي ينص عليها الدستور الذي يداس عليه من قبل المتربعين على مواقع القرار دون رادع، تبقى الإنتخابات القادمة معرضة للتزوير، إسوة بما سبقها .

الظواهر الاجتماعيَّة السلبيَّة

ريسان الخزعلي

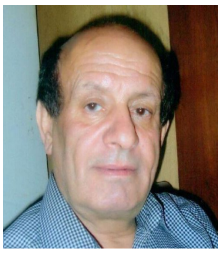

في ظل التحولات السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية التي تمرُّ بها المجتمعات، قديمها وحديثها، تبرز بعض الظواهر الاجتماعية السلبية غير المألوفة. ومثل هذه الظواهر تؤثر في حياة الإنسان وتُعيق استقرار المجتمع وتطوّره.

وقد وقفت العلوم الطبيعية عاجزة عن ايجاد تفسير لها، غير أنَّ علماء ومفكري علم الاجتماع ونتيجة لدراسات وبحوث نظرية وميدانيّة - كما جاء في معجم علم الاجتماع - أجمعوا بخلاصاتهم على وضع تفسيرات محددة وجدوها ترتبط بعنصرين أساسيين أسموهما: العنصر الدائم وهو الرواسب، والعنصر المُتغيّر وهو المشتقّات.

إنَّ الرواسب تعكس العواطف وحالات العقل اللاشعوري، وغالباً ما تكون مُقنّعة أو متنكرة بأشكال وصيغ مختلفة يمكن كشف أسبابها وأهدافها بالاختبارات السسيولوجية. وقد تم تقسيم الرواسب إلى أصناف عدّة، من بينها: الغريزة ، الشهوات الجنسية، الميل إلى القديم، السلوك الديني التراكمي، العواطف الفردية والجماعية. أما المشتقات، فهي كل ما تختفي الرواسب وراءه، كما أنها تُمثّل الوسائل التي تُنفّذ مطالِب الرواسب وتعتمد: العبارات، الحجج التي تُبرر العاطفة، المظاهر القيادية، البراهين الكلامية.

إنَّ كشوفات علماء ومفكري علم الاجتماع في تحديد (الرواسب والمشتقات) ساعدت كثيراً في التحليلات الاجتماعية لمختلف طبقات المجتمع، إذ إنّ لكل طبقة رواسبها ومشتقاتها المرتبطة بطبيعتها التكوينية ومدارها الاقتصادي والاجتماعي والنفسي. وقد ساعدت تلك التحليلات في وضع الحلول الناجعة لمعالجة الظواهر السلبية وعلى مراحل تدريجيّة وفق ومناهج تعليمية وثقافية يجري العمل بها في مواقع العمل وفي مراحل الدراسة والمنظمات المهنية ووسائل الإعلام المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك من خلال الخُطب السياسية والدينية.

ولكي يُعزز ماتقدّم من القول بشواهد حديثة، فإنَّ التجربة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية في المعالجة هي الأوضح إذ وضعت في مناهجها الدراسية درساً في التربية الأخلاقية المجتمعية. من هنا يحدونا الأمل بأن نستدرك آثار بعض الظواهر السلبية التي حصلت في مجتمعنا بعد ٢٠٠٣..

نوروز .. (مم وزين) و(تموز وعشتار)

أ.د. قاسم حسين صالح *

كنا نسميه (عيد دخول السنه).. فيه نوقد الشموع، نحن أطفال الشطرة، في (الصواني) ونزينها بأوراق الخس واغصان الياس وننثر بينها حلاّل المشاكل (حامض حلو واصابع العروس..).. ونضع في وسطها طاسة حنّاء. وفيه كانت الصبايا ومن تردد مع نفسها (عمر وتعدا الثلاثين.. لا يفلان).. ينذرن للأمام العباس صواني مزينة بالخضرة وملئى بمنّ السما واصابع العروس ان اصبحت عروسا في نوروز القادم، فيما تملأ صواني أخوتنا الكرد بسبع مواد تبدأ بحرف السين هي : سير (ثوم)، سكه (عمله نقدية)، سنجر (فاكهه مجففه)، سبزي (خضره)، سبيكه (قطعة ذهب)، ساهون (حلويات)، سماق، و سركه (خل)، وتوضع في مقدّمة المائدة مرآة وعلى جانبيها شمعدانات تحمل شموعًا مضيئة بعدد أولاد العائلة من الذكور والإناث .. ومرآة وقرآن وسمك وفاكهة ومكسرات وماء الورد .. غير ان وجود الحلويات شرط واجب في صواني كل المحتفلين بالنوروز .. في كوردستان وأيران واذربيجان .. وصواني دخول السنه في الشطرة والسماوة وميسان ! .

و(نيوروز) تعني باللغة الكوردية (يوم جديد.. (.New day.. تتم فيه الأرض دورتها السنوية حول الشمس، لتبدأ دورة جديدة تدخل فيها شهر الخصب وتجدد الحياة. وفيه تبدأ الافراح استبشاراً بحلول عهد جديد تتحول فيه الطبيعة الى جنة خضراء، يتوجه اليها الناس لمعانقتها وترتدي فيه العائلات الكردية الزي التقليدي المزركش بالألوان الفاتحة والزاهية ، وتصدح فيه ألاهازيج، وتتشابك الأيدي في حلقات رقص ودبكات ومهرجانات غنائية شعبية تستمر حتى ساعات متأخرة من الليل تتخللها مقاطع شعرية تتحدث عن الثورات ضد الطغاة، حيث يعدّ نوروز رمزا للتحرر من الظلم والاضطهاد في كردستان وعدد من دول المنطقة، اذ يزيد عدد المحتفلين بهذا اليوم على ٣٠٠ مليون معظمهم في آسيا، توحّدهم تقاليد ومعتقدات وعادات مشتركة.فجميعهم يحملون شعلة النار لآعتقادهم بأن النار ترمز الى الحياة والخلود، وتعطي الغذاء والدفء والحياة، وانها تتمتع بقدرات التطهير كما يعتقد شعب اذربيجان .

واظن ان شعلة الألعاب الأولمبية التي تطوف من االيونان حول العالم قد استعارت هذا التقليد من النوروز لأنها تهدف الى تحقيق نفس الحاجة السيكولوجية: اشاعة المحبة والتآخي بين الناس على اختلاف دياناتهم واجناسهم. وأن قوة سيكولوجيا هذا التقليد اجبرت الحكّام على ايقاف القتال وتوقيع معاهدات السلام واطلاق سراح الأسرى من السجون في يوم النوروز.فضلا عن ان الطبيعة ذاتها لعبت دورا كبيرا في سيكولوجيا النوروز، اذ يعد (٢١) آذار عيد اعتدال الربيع وبدء موسم الزراعة ورمز التجدد والنشاط والدفء، وتشغيل مراكز الانفعالات الفسلجية في الدماغ الخاصة بالفرح والسعادة وتنشيط القلب بحثا عن حب يشتهيه !

ومن جميل ما قرأت ان هنالك علاقة بين (نوروز) و (تموز وعشتار). فالمعروف

عن حادثة "تموز" أنه في آخر مرة يذهب الى تحت الأرض ثم يأتي الى وجه الأرض كإله، وانه كان يحتفل بموت وحياة "تموز" في وطن سومر، وانه في ٢١ آذار من كل عام كان السومريون يعقدون احتفالات كبرى في حياة "تموز" ويعرفون هذا اليوم بعيد (زكمك).والحادثة ذاتها ترد في ملحمة الشاعر الكردي الكبير احمدي خان، (مم وزين) حيث يبدأ الملحمة بيوم نوروز ٢١/ آذار- مارس، فهنالك شبه كبير بين قصة (تموز وعشتار) وقصة العاشقين (مم و زين).. اذ تمتليء حياة (مم) بالعذاب والفراق بعد معرفته لحبيبته (زين).. وتصبح حياتهما مشابهة للحياة الكارثية لـ(تموز) الذي يذهب الى الاسفل فيما يودع (زين) في السجن الى الموت .

بل هنالك كتّاب كرد وعرب يتفقون على ان ٢١ آذار الذي يصادف اليوم الأول من العام الكردي الذي يمتد تاريخه الى ٧٠٠ سنة قبل الميلاد ، كان يوم عيد عند السومريين، وانهم كانوا يحتفلون به تحت مسمى عيد (زكمك)، وأن (كاوا) الكردي هو (تموز) السومري.. ما يعني أننا العرب والكورد شعبان لنا تاريخ مشترك حتى في الطقوس والأساطير والأعياد، وأن نيروز (كاوه) او نوروز (سومر) الذي وحّد العرب والكورد آلآف السنين، سيبقى ينعش مشاعر المحبة والتآخي بين الشعبين.. اليوم وغدا.. لأن سحر رموزه في اللاوعي الجمعي للناس يبقى أبديا!.. وأن كورونا التي اوقفت احتفالات شعبينا في الشوارع والساحات نتحداها بان بيوتنا تستقبل نوروز بالأفراح، وانها لن تستطيع اطفاء شعلة الحياة!

* رئيس الجمعية النفسية العراقية

IRAQI DEMOCRATIC FORUM

A monthly magazine issued by the Iraqi Democratic Forum
of Human Rights Organization

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان
منظمة غير حكومية
NGO
Iraqi Forum Human Rights Organization

No. 100 Apr. 2021

العدد مآئة - نيسان ٢٠٢١

مئوية الدولة العراقية

سلوى زكو

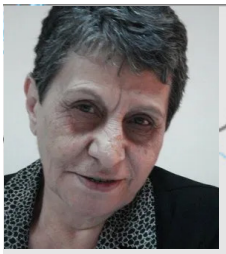

في ٢١ آب القادم ستكمل الدولة العراقية قرنا من عمرها .

تأسست الدولة العراقية الحديثة في ١٩٢١ .

منذ شهور والدكتور خالد السلطاني استاذ العمارة يدعو على صفحته للشروع بالاحتفاء بمئوية الدولة.

ولا من مجيب لا وزارة الثقافة المفترض ان تكون معنية بالامر ولا المؤسسات المعنية بتاريخ العراق ولا الباحثين و المؤرخين ، امثال هذه التواريخ المفصلية في حياة الشعوب لا يتم استذكارها على طريقة اعياد الميلاد .. مرة بالسنة .

هذه فرصة لمراجعة التاريخ واضاءة جوانب منه غابت عن انظار الباحثين وهي فرصة ايضا كي تتعلم الاجيال تاريخها ، هناك من يظن ان الدولة العراقية بدأت مع عبد الكريم قاسم وانتهت به ، آخرون يظنون ان صدام حسين هو الذي بنى الدولة ثم خربها.

هناك غموض فيما يتعلق بفترة الحكم الملكي واوهام تحولت بفعل التكرار الى (حقائق) غير قابلة للمراجعة والنبش في دقائق الامور ، بنيت الدولة العراقية على انقاض خراب خلفته غزوات (الجيران) تراكم على مدى قرون من تعاقب حكمهم لهذه البلاد ، ومن لا يعرف حجم هذا الخراب فليقرأ مؤلف ستيفن لونكريك»اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث» الاوبئة التي تفتك بالناس والفيضانات التي تدمر الزرع والضرع وتشرد البشر وصراعات القبائل ومعاركها وتحالفاتها الداخلية والخارجية ، سنعرف كيف كان يتم حلب العراقيين كي يذهب خراج هذه الارض الى الاستانة.

تسلم البريطانيون العراق من العثمانيين بعد انهيار الدولة العثمانية في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، كان مشروعهم في العراق تاسيس دولة حديثة بعيدا عن النمط العثماني على ان تبقى منطقة نفوذ لهم حتى بعد انتهاء فترة الانتداب ، سترتبط هذه الدولة ببريطانيا بمعاهدة ستكون اقل وطأة من الانتداب لكنها اقل ايضا من الاستقلال التام ، شرع العراقيون بتأسيس دولتهم بمساعدة البريطانيين الموجودين على الارض بحكم الانتداب ، تم اقرار دستور البلاد وشكلت الوزارات وصدرت سلسلة من القوانين تنظم حياة البشر وعلاقتهم بالدولة.

واجهت الدولة الحديثة مشكلة شحة الكوادر المتعلمة التي ستعمل في مؤسساتها ، كانت المدارس شحيحة في العهد العثماني ومن يريد اكمال دراسته عليه ان يذهب الى الاستانة ، لم تكن هناك سوى مدرسة الحقوق تخرج كوادر تعمل في المحاكم ودوائر التحقيق.

من هنا بدأ الاهتمام بالتعليم فتأسست المدارس التي غطى بعضها مناطق بعيدة من ريف العراق ، ولحل مشكلة الكوادر التعليمية تمت الاستعانة بكوادر من مصر ولبنان واستمر بعض هؤلاء بالعمل حتى اواخر الاربعينات ، تأسست دار المعلمين العالية (١٩٢٧) لتخرج مدرسين للمدارس الثانوية وسلسلة من معاهد المعلمين لتخريج معلمي المدارس الابتدائية ، وبدأ تاسيس الكليات لاختصاصات مختلفة ، تاسست الكلية الطبية الملكية في ١٩٢٧ بمعايير بريطانية صارمة جعلت منها واحدة من اكثر كليات الطب رصانة في ذلك الزمن ، سيبدأ خريجو هذه الكلية العمل في سلسلة مستشفيات ومستوصفات أسسها العراقيون لتغطي معظم مساحة العراق ، كان يفرض على الطبيب ان يعمل فور تخرجه عددا من السنوات في القرى والارياف قبل ان ينتقل الى المدن.

هذا جزء صغير من حكاية الدولة العراقية ام المائة عام قد لا تعجبكم ولعلها لا تعجبني ايضاً ، لكن تجاهل التاريخ لا يمحوه .